جامعة العربي التبسي – تبـــسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تكتلات الاقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي

دراسة حالة: منظمة شنغهاي للتعاون

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم سياسية

تخصص : دراسات إستراتيجية

من إعداد الطالبتين :

هبهوب فهيمة

يوسفي سناء

إشراف الأستاذ:

كيم سمـــــير

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
باديـــــس بن حـــــدة	أستـــــاذ مساعـــــد – أ–	رئيســـــــا
كيـــــم سمـــــــــير	أستـــــاذ محاضـــر – ب –	مشرفا ومقررا
رقيـــــــة بلقاسمـــــي	أستـــــاذة مساعـــدة – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018 م

الله
نور على نور

شكر و عرفان

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن أشكر الله العلي العظيم وأحمده حمدا كثيرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل وإنارته لطريقي كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور كيم سمير الذي رافق جهودنا البحثية تصويبا وتدعيما حتى وصلنا إلى عمل بحث متناسق.

وفي الأخير نخص بالامتنان والشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إخراج هذه المذكرة إلى حيز الوجود دون أن ننسى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة ونخصهم بتحية عرفان و شكر على قبولهم مناقشة هاته المذكرة.

ملخص الدراسة:

لقد تناولت الدراسة موضوع التكتلات الإقليمة كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة منظمة شنغهاي للتعاون خلال الفترة 2001-2018.

حيث شكل اهتماما كبيرا بين الباحثين و السياسيين بالنظر إلى أهميته و أهدافه، التي يمكن أن نحققها في تحقيق الأمن و الاستقرار، حيث أن التكتلات الإقليمية، تسعى لتحقيق الأمن الإقليمي من خلال توفير الثقة و التعاون المتبادل بين الدول،بما يضمن لها مصالح مشتركة بصورة متكافئة و متوازنة.

و لقد لخصت الدراسة أن منظمة شنغهاي للتعاون لها دور كبير في إرساء معالم التعاون و التبادل، بين الدول وذلك لزيادة عدد الدول المنظمة إليها التي تضمن الثقة و المصالح المشتركة و التعاون الدائم مما أدى إلى اكتسابها ثقل على الساحة الدولية و العالمية.

ABSTRACT:

The study was conducted to show the issue of regional blocs as a mechanism for regional security. As case of study, The Shanghai Cooperation Organisation “SCO”, during the period 2001-2018.

As it has created great interest among researchers and politicians, regarding its importance and objectives, which could help in achieving the security and stability.Seen that the Regional blocs aim at fulfilment of regional security by providing mutual trust and cooperation between countries, ensuring therefore equal and balanced common interests.

Summing up, it can be said that the Shanghai Cooperation Organization (SCO) has a great role in laying the foundations of cooperation and exchange among countries, in order to increase the number of adherent countries, which guarantees trust, common interests and permanent cooperation, leading thus to strengthen its position on the international and worldwide scene.

مقدمة

مقدمة :

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية حقيقة ثابتة وسيمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية لنظام أحادي القطبية، تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية. كما شهد النظام الدولي تنامي العولمة والتي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من إيجابياتها ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية، حيث ظهرت عدة تكتلات إقليمية في العالم بشكل كبير جعل منها خاصية أساسية من خصائص النظام الاقتصادي عن طريق حركة التكاملات والتعاون والاندماج الاقتصادي .

ويعد التكامل مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي وأمرا لازما لمواجهة التحديات، التي تتعرض له الدول لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثيرا من الدول، التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي.

لقد تجلت إشكالية الأمن كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من إفرازات العولمة فمسارها مس كل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات ومدى تّأثيرها على الترتيبات الأمنية الإقليمية باعتبار انه لا يمكن لأي دولة أن تضمن أنها لوحدها في ظل بيئة عالمية تتعدد فواعلها وتتنوع مجالاتها .

حيت تعد منظمة شنغهاي بنظر العديد من المحللين منظمة إقليمية تمتلك من القوة والتأثير ما يجعلها تفرض نفسها على العالم مستقبلا ألا وهي منظمة شنغهاي للتعاون فضلا عن إسهامها وتأثيرها على حل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية، بفضل الثقل الجيوسياسي والاقتصادي التي تمثله دول هذه المنظمة الدول الستة التي تغطي مساحة تبلغ أكثر من 30 مليون كيلومتر مربع وسكانها أكثر من مليار ونصف من البشر فضلا عن الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة للصين والاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي والنفط واقتصاد روسيا والموقع الجيواستراتيجي المتميز ودول والأسواق الواعدة لدول آسيا الوسطى.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع من خلال أهميته العلمية والعملية:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في:

- دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي في ظل التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمة.
- إضافة إلى دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن – المتمثلة في منظمة شنغهاي التي سعت إلى إرساء معالمه.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الموضوع العملية في:

- التعرف على دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن.
- دراسة منظمة شنغهاي للتعاون في منطقة أوراسيا ودورها في تحقيق الأمن.

يكتسي الموضوع أهمية باعتباره مرتبط بالدولة والأمن الإقليمي لدول الجوار.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار دراسة الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الدوافع الذاتية:

- الرغبة في دراسة موضوع حيوي من صميم الدراسات الإستراتيجية حيث يعالج الدور الفعال للمنظمات الإقليمية في تحقيق التعاون والأمن والسلم على المستوى العالمي.
- معرفة دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي .
- إثراء مكتبة العلوم السياسية بمثل هذه المواضيع.

الدوافع الموضوعية:

- معرفة دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي لدول .
- التعرف على دور المنظمات الإقليمية في تحقيق التعاون والأمن الإقليمي.
- الدور المهم لمنظمة شنغهاي للتعاون في إرساء معالم التعاون والأمن الإقليمي.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي.
- بيان أهداف منظمة شنغهاي في تحقيق الأمن والتعاون على المستوى الإقليمي.
- بيان وظائف وآليات منظمة شنغهاي في ظل تعدد الأقطاب على الساحة الدولية.

الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل إجرائي أو كلي وأهم هذه الدراسات

1- دراسة الباحثة حصاص لبنى " دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي " دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث ركزت في هذه الدراسة على التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن ودراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة كما يلي:

- **الحدود الزمانية :**

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية سنة 2017 حيث شهدت هذه الفترة منذ نشأة منظمة شنغهاي تغيرات طرأت على الساحة الدولية والإقليمية على الجانب الأمني وظهور تهديدات أمنية تهدد المنظومة الإقليمية مثال(الهجرة الغير شرعية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة.....إلى أخ).

- **الحدود الموضوعية:**

محصور في موضوع التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن و التعاون الإقليمي من خلال المنظمات الإقليمية

الإشكالية:

سيتم في هذا العمل التطرق إلى التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة منظمة شنغهاي للتعاون وعليه تظهر لنا معالم الاشكالية التالية:

- كيف ساهمت دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي على ضوء حالة منظمة شنغهاي.

تتضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

1- ما مفهوم التكتلات الإقليمية؟.
2- ما علاقة الأمن الإقليمي بالتكتلات الإقليمية؟.
3- ماهي الآليات التي إتبعتها منظمة شنغهاي لتحقيق الأمن الإقليمي؟.

الفرضيات:

في محاولة الإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج تم إختيار الفرضيتين التاليتين:

- كلما كانت التكتلات الإقليمية ذات فعالية في تحقيق أهدافها كلما ساهم في تحقيق الأمن الإقليمي.
- كلما إنضمت الدول بثقلها السياسي والعسكري كلما ساهم ذلك في تعزيز الحوار والمشاركة مع الدول الأخرى في منظمة لخلق توازن نسبي في العلاقات الدولية .

المناهج المستخدمة:

بإعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العليمة، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: حيث يختاره الباحث في تجميع المعلومات وبيانات العلمية في دراسة الموضوع وهو الأكثر المناهج التقليدية شيوعا، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع ولكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بالموضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى منظمة شنغهاي للتعاون ودورها الفعال في تحقيق الأمن.

المنهج الوصفي: حيث تبدو الحاجة إليه بإعتباره طريقة من طرق التحليل أو التفسير بشكل منظم وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية محددة لوضعية أو مشكلة معينة فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لدور التكتلات الإقليمية كآلية في تحقيق الأمن الإقليمي.

- **منهج دراسة الحالية**: بإعتبار يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو جماعة أو مؤسسة وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث بإعتباره الأداة الأنسب لإقامة الترابط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي للمنظمة شنغهاي للتعاون في تحقيق الأمن الإقليمي.

تقسيم الدراسة :

حسب المنهجية المتبعة ومن أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية للدراسة وبالإظافة للمقدمة والخاتمة فإنه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

في الفصل الأول: التأهيل المفاهيمي والنظري للتكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي:

وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول: التكتلات الإقليمية مقاربة مفاهيمية تندرج في مطالب المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية والمطلب الثاني : مقومات التكتلات الإقليمية وفي المبحث الثاني : الأمن الإقليمي مقاربة إبتمولوجية يندرج في مطالب المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي والمطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي أما في المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي يندرج فيه ثلاث مطالب: المطلب الأول: الإقليمية الكلاسيكية والمطلب الثاني : الإقليمية الجديدة المطلب الثالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي وفي الفصل الثاني: العلاقة الإرتباطية بين التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي يندرج في ثلاث مباحث المبحث الأول: دور التكتلات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية التماثلية والمطلب الثاني: دور التكتلات الإقليمية في تحقيق التعاون الإقتصادي يندرج ضمن مطالب المطلب الأول: التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الإقتصادية والمطلب الثاني: التكتلات الإقليمية في مواجهة العولمة والمبحث الثالث: آليات التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي والمطلب الأول: الآليات السياسية والمطلب الثاني: الآليات الأمنية والمطلب الثالث الآليات الإقتصادية .

أما الفصل الثالث : منظمة شنغهاي كإطار لتحقيق الأمن الإقليمي في أوراسيا وينقسم إلى مطالب المطلب الأول: منظمة شنغهاي النشأة والتأسيس والمطلب الثاني: البنى المؤسسية لمنظمة شنغهاي والمبحث

الثاني : مكانة المتغير الأمني في إطار منظمة شنغهاي المطلب الأول: الدور الأمني للمنظمة في مواجهة التهديدات الأمنية المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية لمواجهة التهديدات الأمنية المبحث الثالث: يندرج في ثلاث مطالب : المطلب الأول: منظمة شنغهاي التوجه نحو العالمية والمطلب الثاني: منظمة شنغهاي وتعددية الأقطاب المطلب الثالث: تقييم إسهام منظمة شنغهاي في الأمن الإقليمي.

الفصل الأول

تعتبر التكتلات الإقليمية أكثر تميزا في النصف الثاني من القرن العشرين ويعود إنشائها إلى مجموعة من العوامل تدفع بدولة ما أو مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة إلى تكوين تكتل قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن والمصلحة المشتركة ومع تطور أحداث الحرب الباردة ظهرت أفكار تدور حول ضرورة إقامة امن إقليمي، خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة لم يمنع قيام منظمات إقليمية مساهمة في حل النزاع والحفاظ على الأمن الدوليين، وتطورت الأفكار الداعمة للأمن الإقليمي بشكل بارز مع نهاية الحرب الباردة في حين تهدف الإقليمية إلى حماية اقتصاديات الدول المتكاملة من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى الأطر النظرية المفسرة للتكتلات الإقليمية أما فقي المبحث الثاني إلى الأمن الإقليمي والمبحث الثالث الأطر النظرية المفسرة للتكتلات الإقليمية منها الإقليمية الكلاسيكية إلى الإقليمية الجديدة.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للتكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي

المبحث الأول: التكتلات الإقليمية مقاربة مفاهيمية

من خلال هذا المبحث سنقوم بإدراج مفهوم التكتلات الإقليمية وبعض المفاهيم المشابهة ومقومات التكتلات الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية .

تعريف التكامل:

أولا الدلالة اللغوية : تشير مفردة " تكامل " في السياق العام إلى قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كم لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين" ولذلك يطلق عليه " تكامل إقليمي"... [1]

و هنا يمكن القول أن مفهوم التكامل كما يلي:

- تسعى الدول المستقلة إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها.
- تتصرف كما لو كانت كيانا واحدا.
- ضمن إقليم جغرافي معين.

ثانيا : مصطلح التكامل: هو عبارة عن عملية تتبناها مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة لا يمكن للدولة أن تحققها بمفردها، وذلك من خلال بناء مؤسساتي يكون فيه تحويل للولاء من الدولة إلى هذا البناء المؤسساتي لتغطية احتياجات تلك الدول في مختلف المجالات...[2]

(1)_ محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق"، معهد البحوث و الدراسات العربية، (القاهرة، 2000)، ص 1،2.

(2) _عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، دراسة تجارب مختلفة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006-2007)، ص 24.

ويعرف التكامل على انه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة وتهدف لتسهيل تنمية بلدين المتقاربة جغرافيا يؤدي لتشكيل تكتل دولي جديد، كما يؤدي بالمقابل إلى زوال الصفة الرسمية للدول المتكاملة لأنها ستتنازل، انطلاقا من دخولها في عملية التكامل، عن كامل سيادتها للمؤسسات السياسية المركزية الجديدة.

ثالثا : في علم السياسة :

يعرف امتياي إتزيون (amitai etzioni): التكامل هو الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة لها القدرة على استعمال أدوات العنف ويرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يرمي إلى التكامل...[1]

ومن هذا التعريف يمكن القول أن التكامل هو عبارة عن مسار يهدف إلى توحيد سياسات الدول في كافة المجالات عن طريق تكوين مؤسسات مشتركة من اجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تنصهر فيها الولاءات الوطنية .

رابعا: في علم الاقتصاد:

يعرف بيلا بلاسا التكامل: هو عملية وحالة فبوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي الى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قديمة مختلفة أما كحالة فانه من الممكن أن تمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القديمة ...[2]

وبالتالي فان التكامل هو عملية وحالة يضم كل الإجراءات لإلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية.

يعرف ميردال (myrdal): التكامل هو العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل...[1]

---

[1] – عبد الناصر ، جندلي، " التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص249.

[2] – سامي عفيفي حاتم : التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، (القاهرة: جامعة حلب، ط 4، 2003)، ص31.

[1] – محمد هشام خواجكية، "التكتلات الإقتصادية الدولية"، (جامعة حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972)، ص 33.

من هذا التعريف التكامل هو عملية إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة.

تعريف التكتل:

هي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم معين كأوروبا الغربية وغيرها لإقامة ارتباط فيما بينهما في شكل من أشكال التكامل، إلا انه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي ...[1]

ويعرف التكتل: هو عملية إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعمل على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول...[2]

و من هنا نستخلص أن التكتل هو:

- هو إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول.
- يسمح بتوفير العوامل لنجاحه.
- عملية سياسية واقتصادية وتكون متجانسة الأنظمة.
- التكتل يسهل عملية التنمية بين الدول.
- التكتل يتطلب وجود خطط للتنمية في دول التكتل دون استثناء.

التكتل: يعمل التكتل على إعادة تقسيم أفضل للعمل بين الدول الأعضاء فيه، مما يجعلها تتخصص أكثر الأمر الذي يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء.

- ساهم إنشاء التكتلات الإقليمية في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية معينة .
- تتجه التجارة الدولية إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة، وتتم في إطار تكتلات محددة .

يعتبر التوجه التجاري لدول الاتحاد الأوروبي توجها إقليميا داخليا أكثر منه دوليا ...[3]

---

(1) – يسرى الجوهري، "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية "، (الإسكندرية نشأة المعارف 1975)، ص27.

(2) – سهام بجاوي، " الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق الاقتصادي العربي مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية"، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية 2005)، ص114.

(3) –عبد الوهاب رميدي،نفس المرجع، ص09.

مفهوم التكتلات الإقليمية

أولا: يعبر عن درجة معينة التكامل الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية، المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول...[2]

ثانيا التكامل والاندماج الإقليمي هو إيجاد واستفتاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقا، وقد تكون هذه الأنماط الاقتصادية جزئيا في طابعها واجتماعية وسياسية ويتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، هو عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها من اجل بلوغ أهداف معينة وتخفيف حدة النزاع والصراع بين الدول وتحقيق الرفاه والاندماج...[3]

ومنه التكتلات الإقليمية

- التفاعل بين وحدات مستقلة
- وضع التدابير لإلغاء التميز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى الدول المختلفة
- تسعى إلى تحويل ولاءاتها وأهدافها من اجل الوصول إلى أهداف معينة
- تخفيف حدة الصراع بين الدول و تحقيق الرفاه والاندماج.

المنطقة الإقليمية : عرفت المنطقة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عدد من الدول تجمع بينها روابط التجاور و المصالح المشتركة و

---

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات لا مشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية" ، (مصر حي الكريز، الدار الجامعية الإسكندرية)، 2006، ص21.

[3] – عبد الرحيم إكرام، " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، العولمة والتكتلات البديلة، (القاهرة)، 2000، ص30.

التقارب الجغرافي و اللغوي و التاريخي و الروحي،و تتعاون جميعا على حل قد ينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلام والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقتها الاقتصادية والثقافية...[1]

- **المفاهيم المتشابهة للتكتلات الإقليمية :**

التكامل والتعاون : يعرف التعاون على انه العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منافعه المشتركة.

التكامل والاندماج : هي المرحلة التي يتم فيها الاندماج التنازل كليا عن السيادة الوطنية للدول المتكاملة لصالح مؤسسات التكامل.

التكامل والتحالف: هو عبارة عن اتفاق بين دولتين، أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة لتحقيق أغراض معينة يمكن أن يكون سياسيا اقتصاديا عسكريا موجه ضد كل عمل يشكل خطر على دول التحالف...[2]

الاعتراف: تعتمد العضوية في النظام الدولي على الاعتراف العام من قبل حكومات الدول بسيادة الدولة على كامل أراضيها وهذا الاعتراف يثبت رسميا من خلال التمثيل الدبلوماسي وعضوية الأمم المتحدة ولا يعني هذا بالضرورة أن الحكومة تحظى بدعم شعبي بل عادة سيادتها على أراضيها واستعدادها لتحمل مسؤولية في المجتمع الدولي، كذلك الاعتراف بالحدود الرسمية دوليا وتحمل مسؤولية أي ديوان استوجب على الحكومات السابقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

الاعتمادية المتبادلة : أنها حالة العلاقة بين طرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين هما الحساسية والهشاشة تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة

---

[1] – احمد الراشدي، ناصيف حتى، " الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن"، (لبنان مركز الدراسات للوحدة العربية 1999)، ص 23.

[2] – عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص06.

أخرى وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة كمعدلات التضخم والبطالة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية ...[1]

المطلب الثاني : مقومات التكتلات الإقليمية :

من الطبيعي أن نجاح التكتلات الإقليمية يتوقف على مدى ما يتوفر لها من مقومات و المقصود بالمقومات تلك الوسائل أو السبل التي تحقق التكتلات الإقليمية و تؤمن تواصلها و تطورها و يمكن إنجاز هذه المقومات في ما يلي:

1- تقارب النمو الاقتصادي :

توفر مستوى معين من النمو الاقتصادي المتقارب النسبة والتماثل في نمط الإنتاج مثال النمط الليبرالي، الذي يخلق بدوره الحاجة للمعاملات الحرة المتبادلة عبر الحدود، على افتراض أن الاقتصاديات المختلفة و هي اقل قدرة وقابلية على التكامل الإقليمي بحيث لا تتوفر فائض كبير في الربح، لأنها تفتقد إلى الدافعية للاستثمار في الأسواق الخارجية ومن ثم لا توجد الفواعل التي تضغط باتجاه خلق السوق الإقليمي لتوسيع أرباحها الفائضة في السوق الوطني، من الخاصيات الجوهرية للاقتصاديات المتطورة القدرة على إنتاج البضائع فوق الحاجة الوطنية لتغطية التكاليف وزيادة الربح ومن ثم توفر السوق الإقليمي الكبير الحل الواعد لكساد البضائع طالما أن الحروب لم تعد الأداة المناسبة لفتح بوابات الأسواق الوطنية .

2- التعددية في صناعة القرار الإقليمي:

يقتضي التكامل الإقليمي انخراط عدد من الفواعل، الدول و غير الدول في عملية التفاعل على المستوى فوق القومي عبر المؤسسات الوظيفية .

- عملية التكامل تحفز الفواعل على المشاركة في عملية صناعة القرار .
- بروز الحوكمة التي تركز الاهتمام على أفضل السبل في تحقيق المصالح المشتركة و أداء الوظائف الخاصة بالمنطقة.

---

[1] – غريفيش مارتن و اوكالاهان تيري، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "، (ابو ظبي مركز الخليج للأبحاث دي الامارات العربية) 1986، ص20.

- ينبثق من الإقليمية العضوية التداول الجماعي لمشاكل المنطقة و صياغة الحلول الإقليمية و كذلك المشاركة الجماعية في تحديد ملامح المستقبل .

3- **التجاوب الإقليمي الايجابي:**

هو أن الفواعل الإقليمية تتجاوب بشكل ايجابي مع مبادرات التكامل و كل العمليات الإقليمية لأسباب مختلفة أكثرها أهمية هي توقع الربح و تقلص الكلفة المترتبة عن المعاملات التجارية و التبادل الاقتصادي عبد الإقليمي.

- إجرائات التكيف على المستوى المحلي تشمل تغيير قوانين الملكية و الرسوم الجمركية و المعاملات المالية و التجارية لتصبح منسجمة أكثر مع متطلبات تكامل السوق الإقليمي.
- تكيف الأطراف مع متطلبات التكامل ارتباط المستوى الوطني بالمستوى الإقليمي من حيث إشباع الحاجات و أداء الوظائف، بحيث تتوحد البيئة الاقتصادية، و تزول الفوارق بين ما هو إقليمي و وطني...[1]

4- **توزيع المنافع عبر إقليمي:**

من المقومات التي تفعل عملية التكامل الإقليمي، تحقق الأطراف من أن المنافع المترتبة عن بناء السوق الإقليمي موزعة عبر المنطقة بشكل متوازن و ليست مركزة في دولة أو قطاع معين على افتراض انه طالما أن المنافع مستمرة في التدفق على جميع الأطراف، فان العملية الإقليمية سوف تستمر في المستقبل و تأخذ في الانتشار و تشتد في التفاعل الوظيفي، صحيح انه ليس من المنطق أن تتساوى حصص المنافع بين أطراف التكامل، لكن يجب أن تصل إلى جميعهم بحيث يدرك كل طرف أن يستفيد من العملية الإقليمية و ليس مستغلا من قبل طرف أو مجموعة أطراف أخرى بمعنى آخر شيوع علاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي بدل علاقات التبعية.

5- **كسب الثقل الاقتصادي :**

هي التي تخلق الحافز لدى الأطراف الإقليمية نحو التكامل في البحث عن الثقل الإقليمي بين الاقتصاديات الإقليمية العالمية الأخرى مثل أوروبا بالنسبة للو.م.ا و اليابان و الآسيان بالنسبة للصين و هكذا لا تشكل

[1] – عامر مصباح، "التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية"، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014)، ص ص 84، 85.

مكونات البيئة الخارجية حافزا نحو التكامل الإقليمي فقط بالنسبة للدول الصناعية الكبيرة، و لكن أيضا بالنسبة للدول الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على تصدير مواد الخام إلى الأسواق العالمية فعندما تتمتع الدولة لخاصية النسبة العالية من الصادرات إلى الأسواق الخارجية، فإنها تصبح تدرك أن وجودها ضمن أي ترتيبات إقليمية وظيفية فوق القومية سوف يساعدها على رعاية مصالحها بطريقة أفضل و يزيد من مكاسبها من وراء التكامل بشكل يخلق لديها حافزا قويا نحو التكامل .

6- الإدراج اللاحق للأجندة السياسية :

بحيث يعتبره الوظيفيين الجدد المتأخرة أنها تعكس مستوى نضج التكامل الذي تصل أليه في نهاية المطاف الجماعة الإقليمية و أكثرها المهيمنة على جميع قطاعات العمل الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي لشعوب المنطقة تعكس النزعة المؤسساتية الإقليمية المهيمنة (على جميع قطاعات العمل الاجتماعي) بدورها الإدراك المشترك و المتطابق للمصالح الموحدة بين أطراف التكامل، بحيث يصبح مشروع التكامل الإقليمي يشكل مصير و مستقبل شعوب المنطقة، بالإضافة إلى انبثاق و تكرار عملية صناعة القرار الجماعي.

بالرغم من الصورة الطوباوية أو المبالغة في التفاؤل لهذه النظرة، إلا أن الوظيفيين الجدد يرون أن الشعوب سوف تقترب من بعضها البعض بشكل وثيق طالما استمرت المنافع في التدفق و إشباع الحاجات و الأداء الفعال للوظائف ...[1]

الفرع الثاني:

1- اتساع السوق: حيث يسمح بالحصول على مزايا و منافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة.

2- المقومات المالية: والتي تتجاوز القدرات الفطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة و متكافئة للقيام بدورها في تشجيع وتسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة.

3- تطوير البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من احد مقومات التكامل، حيث أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات والأدوار الجيدة سيكون احد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.

[1] – مصباح عامر، نفس المرجع، ص 99.

4- إمكانية التخصص: بين أطراف عملية التكامل بناء على المزايا النسبية والموارد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية، والخدماتية .

5- التشريعات واللوائح التنظيمية الملائمة: وذلك لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.

6- حرية انتقال عناصر الإنتاج: ويعني ذلك تيسير انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.

7- القدرة التفاوضية المستقبلية: وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة التفاوض بفعالية في عالم اليوم والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي ...[1]

[1] – مهدي ميلود، " التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول لعرض لبعض تجارب "، العدد 45، (بيروت،2009)، ص 37-38.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي مقاربة ابتمولوجية:

يتناول هذا المبحث أهم التعاريف المتعلقة بالأمن وأبعاده وكذا تعريفات المتعلقة بالأمن الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن :

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جملة من العناصر التي لها علاقة بالأمن الإقليمي بداية بالأمن كمفهوم وثانيا نشأة مفهوم الأمن الإقليمي وأهدافه.

الدلالة اللغوية للأمن :

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن وذلك حسب المنطلقات التي اعتمدت عليها كل باحث والتطورات التي مست المفهوم ولعبت دور مهم في بلورته وعليه فقد ساهمت المتغيرات الدولية في تغييره.

مصطلح الأمن :

من الأمان والأمانة بمعنى " وقد أمنت فانا امن وأمنت غير من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر بمعنى التصديق والأمن مرادف الكلمة الانجليزية security والفرنسية sécurite ويكاد يطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف...[1]

ويعد الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف الطمأنينة الحفظ عدم الخيانة الثقة التصديق وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

ولعل أدق مفهوم للأمن " هو ما ورد في القران الكريم في قوله سبحانه وتعالى: " لِإِيلَافِ قُرَيْش 1 إيلافهم رحلة الشتاء والصيف 2 فليعبدوا رب هذا البيت 3 الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف 4" سورة قريش الآية .1-4

[1] – وهيبة تباني،" الأمن المتوسطي في إطار إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة ظاهرة الإرهاب " ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن التعاوني، (جامعة الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص19.

وقوله تعالى " فلما دخلوا على يوسف أوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إن شاء الله امنين " سورة يوسف الاية99.

وقال ضرب الله مثلا قرية كانت أمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون " سورة النحل الآية 122.

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى وهكذا فانه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة القومية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها للاحتكار هذا الحقل المعرفي... [1]

مفهوم الأمن الإقليمي :

ترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار كما اعتبر دعاة الإقليمية إن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وكان من ابرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في حين كان دعاة العالمية دعوا والى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب كما يرجع مصدر آخر فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل كافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي.

الأمن الإقليمي:

تعدد تعريفات الأمن الإقليمي حسب المفكرين:

سليمان عبد الله الحربي: أن الأمن الإقليمي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو المتماثلات التي

[1] – دير أمينة، " اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة خالة دول القرن الإفريقي "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014) ،ص 11.

تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما يتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام...[1]

تعريف الدكتور حامد ربيع: الأمن الإقليمي بأنه مصطلح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب أخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث...[2]

تعريف حسب المنظمات الدولية :

- **جامعة الدول العربية** : تعرف الأمن الإقليمي على انه " توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي "...[3]
- **منظمة الأمم المتحدة** : نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلورت ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ...[4]

---

[1] – عكروم ليندة،" تاثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب التوسط، ط1، (عمان دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص21.

[2] – حامد ربيع، "نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، (مصر، دار الموقف العربي، 1984)، ص38.

[3] –barry buzan peol states and fear : rhe national security problem in international – relations bright on havvester what sheaf 199.p142.

[4] – جصاص لبنى، " دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة رابطة دول جنوب شرق آسيا" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2011)، ص51.

نشأة مفهوم الأمن الإقليمي:

مفهوم الأمن الإقليمي تشكل في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي على أن هذا الأخير لم يلغي مفهوم الأمن الإقليمي فقد تنشا في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية في شكل منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس اقتصادية أو دفاعية غير أن اغلبها غلب عليها طابع ارتجالي المنهج بدون تخطيط الموارد لا ينفذ قرارات أي غلب عليها الطابع السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية عملية طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي ففي وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن بالإضافة للإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن.

إن المفهوم الإقليمي للأمن قد اخذ يكتب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية التي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينات من القرن الماضي ثم أوروبا في الخمسينات وإفريقيا واسيا في الستينات واسيا الوسطى في السبعينيات من القرن نفسه والتي تختص في مسائل تخص الأمن الإقليمي لكن بقيت محصورة نظريا غير عملية بين حرب العملاقين الأمريكي والسوفياتي وترتيباتها الأمنية التي جمدت وقلصت قدرة المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن القومي وقد لعبت قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات مما عزز من مكانه مفهوم الأمن الإقليمي وحسن فرص التعاون بين المنظمات وبين الأمم المتحدة أن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية ...[1]

أما باري بوزان "barry buzan " فعرف الأمن بقوله : في حالة الأمن يصبح النقاش حول التحرر من التهديد وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقا بقدرة الدول states والمجتمعات societies على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي.

[1] مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي"، مجلة العربية السياسية، العدد 4، أفريل 2005، ص 32.

تعريف " والتر ليمبان walter lippamoni : أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضه للتضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب ... [1]

الأمن حسب ولفرز: الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.

ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة في الاستقلال الوطني و الوحدة الترابية الهوية الثقافية الرفاه الاقتصادي والحريات الأساسية .

يعرفه بطرس غالي : الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.

فالبعد العسكري لا يقتصر عليه فقط بل يشمل البعد السياسي والاقتصادي الاجتماعي.

أما روبرت ماكنمارا robert macanmara: أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله " لا يمكن للدولة بأن تحقيق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية " فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن .

كما يعرفه جوزيف ناي joseph nye : يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره " غياب التهديد إلى القيم الكبرى " بعبارة أخرى الأمة التي ستكون آمنة للسلامة الإقليمية للدولة وسيادتها وسكانها وثقافتها ورخائها الاقتصادي الذي يجب أن يكون امن من الدمار والأضرار الكبرى.

وقد عرف ارنولد ولفرز arnold wolfers الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان الأمن الوطني كرمز غامض national security ambigous symboles انه " الأمن بالمعنى الموضوعي

---

[1] –جون بيلس و تسيف، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة مركز الخليج للابحاث، 2004، ص50.

يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم " وقد اعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث اخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين...[1]

كما يقوم الأمن الإقليمي على ثلاثة خصائص نذكرها :

1- انه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي .

2- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وان تكون لها صفة الاستقرار.

3- يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وان تصون حقوق جميع الأطراف فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته ... [2]

المطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي :

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه من بين هاته الأشكال كالتالي:

الدفاع الجماعي: هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أو عضو من هذا النظام الأمني الإقليمي عبر اتفاقيات أمنية .

الأمن المشترك : يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية، حيث يسند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح او التخلي عن الردع بغية، تحقيق الاستقرار الأمن الإقليمي.

---

[1] – دير أمينة، المرجع سابقا، ص 11-12.

[2] – مصطفى كامل محمد، " الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط ،المخاطر والفرص " مجلة السياسة الدولية، (العدد 126 أكتوبر 1996) ص203.

الأمن الشاملّ: يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وان كان يشكل احد أهم عناصره الأساسية بل يتسع ليضمن جوانب وابتعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر المستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب الغير عسكرية فهو بذلك يضع المسالة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

الأمن التنسيقي: هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا فيكون التنسيق بين الوحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

الأمن التعاوني: يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري ...[1]

[1] – بوميلك نوال، " نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية "، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي، (جامعة تبسة – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 28–29 افريل 2014) ص06.

المخطط التالي: يوضح هيكل ترتيبات الأمنية الإقليمية:

الشكل رقم (1): **الترتيبات الأمنية الإقليمية**

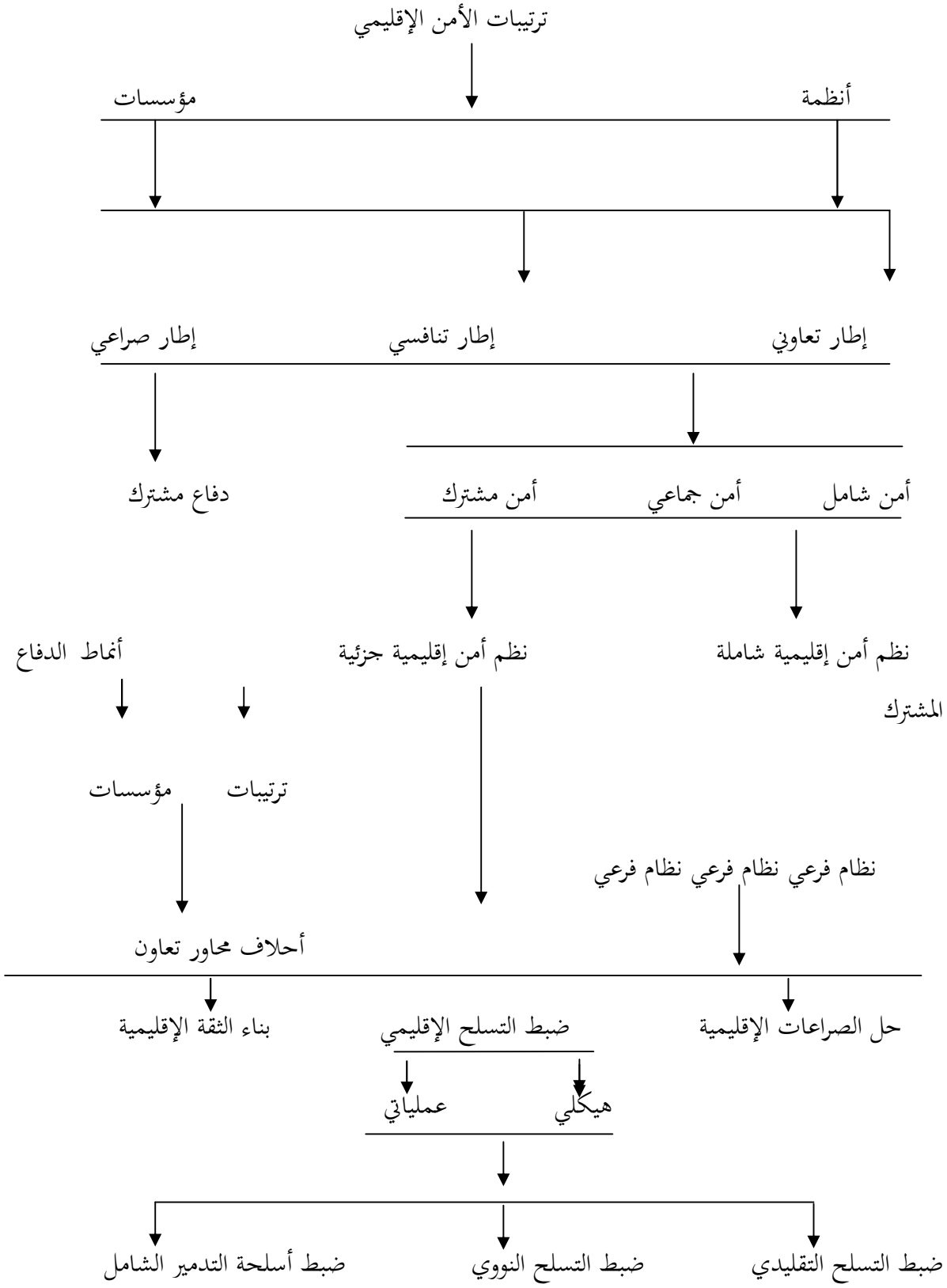

المصدر: محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد، 2001/09/11 مصدر الدراسات السياسية و الإستراتيجية عدد 167، 2003 ص 06.

التعريفات السابقة للأمن وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي المتعلقة منها ببروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة الدولية أو العالمية وتعرضت لانتقادات عديدة أهمها أن الأمن لم يعد يقتصر على امن الدول فحسب، كما لم يعد متعلقا بالإعدادات العسكرية لهذه الأخيرة.

وهو ما أفسح المجال لبروز بوادر اهتمام أكاديمي يحاول من خلاله المهتمون بموضوع الأمن استيعاب تلك التغيرات في مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع والسعي لإدرادج أبعاد لا تقل أهمية وتأثير عن البعد العسكري في تحديدها لمفهوم الأمن وذلك بربطها الأمن بمتغيرات عديدة .

مستويات الأمن:

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي :

1- الأمن الوطني (القومي) securite national :

يعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة ...[1]

2- الأمن الإقليمي : securite regional :

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:

---

[1] –قويدر ساكري، " التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية دراسات مغاربية، (جامعة الجزائر 3، 2015)،ص25.

- المدرسة الاقليمة التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية حيث كان منظري الوظيفية و خاصة الوظيفة الجديدة لها إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي .
- مدرسة النظم ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي وتكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشا فيما بينهم تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان او بناء الأمن الإقليمي.

3- الأمن الدولي securite international :

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة .

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولي مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى مما أدى هذا إلى نشوء تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي اكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها حيث يكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار امن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ...[1]

[1] – قويدر شاكري، نفس المرجع، ص 25-26.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للعلاقات بين التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التأصيل النظري المفسر للعلاقة بين التكتلات الإقليمية منها الإقليمية الكلاسيكية والجديدة.

المطلب الأول : الإقليمية الكلاسيكية:

وهي تلك الموجة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ وصفت هذه المرحلة بأنها تمثل عصر التكامل الإقليمي وقد جاءت هذه الحركة متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسنة 1951 إذ أنت التقدم الذي حدث على صعيد الاندماج الأوروبي جعل من فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والاقتصاديين في العالم .

ثانيا : مميزات الإقليمية و الكلاسيكية:

- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية بين دول متقدمة (شمال–شمال) أو بين بعض الدول النامية (جنوب–جنوب)، والواقع أن معظم التكتلات الإقليمية بين الدول النامية لم يكتب لها النجاح.
- تأكيد التقارب الاجتماعي والثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي.
- يقوم على إحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي .
- الاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية في تخصيص الموارد مع قيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر واغلب هذه التكتلات دفعتها الجهود الحكومية.
- تنسيق السياسات تدريجيا مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي .
- الدافع للتكامل هو تحقيق الأمن والسلام وايقاف الحروب ....[1]

[1] – رقية بلقاسمي،" التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، مذكرة الماجستير، (جامعة بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011)، ص56.

ثالثا: الأهداف الإقليمية:

- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.
- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا امثل.
- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
- تحسين ميزان المدفوعات الإقليمية، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفرو قات الإقليمية في الطلب على العمل.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الإختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم .
- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العا لم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية .....[1]

رابعا أسباب ظهور الإقليمية :

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى بناء تحالفات وتكتلات إقليمية خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي .

- إن قيام أي تكتل إقليمي يجد لبنته الأولى في تماثل الخصائص بين الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الاقتصادية منها، من ما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للاستفادة من هذا التماثل على أكمل وجه.
- يربط الكثير من المحللين وخصوصا الاقتصاديين منهم ميل وسعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث انه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية والتكتل من اجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.

[1] – زنودة منى، " الإقليمية والعولمة " محاضرات مقدمة لطلبة السنة و الثالثة علوم سياسية، (جامعة بسكرة، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية، 2012)، ص29.

- تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع الأسواق،كما يؤدي التكامل إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية وهذا ما يؤدي إلى الارتباط أكثر بين الدول المتكاملة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- أما سياسيا فقد اقتنعت العديد من الدول أن تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال التكامل سيساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية بذلك تتجنب هذه الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها، وخير مثال على ذلك حل الصراعات الحدودية خاصة والتي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951.
- استمرار تضارب المصالح والصراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدى بالدول للتيقن بان تحقيق التوافق والانسجام في المصالح على المستوى العالمي وبين جميع الدول خصوصا الكبرى ....[1]

المطلب الثاني : الإقليمية الجديدة:

تعتبر الإقليمية الجديدة نتاجا للمتغيرات الفكرية التي برزت بعد الحرب الباردة وهنا نتيجة لتوجه العلاقات الدولية نحو المظهر الاقتصادي الدولي الذي سيطرت عليه القوى الليبرالية .

فجاءت الإقليمية الجديدة لتجسيد حالة وسطية بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المحترفة للحدود الجغرافية والاقتصادية وتوصف بالجديدة لأنها تتصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات على أسس اقتصادية دون الاديولوجية التي تراجعت اثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية، والذي تبلور في لحظة تفكك الاتحاد السوفياتي والإقليمية الجديدة تختلف كثيرا عن نظرتها أثناء الحرب الباردة، والتي بزغت خلالها منظمات ذات طابع سياسي وإيديولوجي في إطار المواجهة بين الشرق والغرب ومن أهم هذه المنظمات منظمة الكوميكون، أما الإقليمية الجديدة فقد كان توجهها اقتصادي بحت ومن ابرز ملامحه:

- تخصيص الموارد داخل التجمع الإقليمي عن طريق قوى السوق.
- زيادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء بالتجمع .

[1] –زنودة منى، نفس المرجع ص13.

- التزام القادة الأفارقة بالتعامل الإقليمي من خلال الالتفاف الرسمي حول مبادرات التكامل ومثال ذلك الحضور المسبوق لنحو 35 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لقمة " ابو جا" والتي وقع فيها على اتفاقية إنشاء الجماعات الاقتصادية الإفريقية...[1]

جدول رقم01 الإقليمية الكلاسيكية والجديدة.

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
- قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العلمي. - تخصيص الموارد والاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية . - دفعتها الجهود الحكومية . - التكامل أساس في السلع الصناعية. - تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية . - وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نمو ا .	- تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي. - تخصيص الموارد بالاعتماد على قوة السوق. - يدفعها القطاع الخاص . - التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار . - تقوم على التكامل العميق . - تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

المصدر : علاوي محمد الحسين، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتعامل الإقليمي، ص20 ... [2]

المطلب الثالث: نظرية المركب الأمن الإقليمي.

" نظرية مركب الأمن الإقليمي".

" Regional security complex theory (r s c t)

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى المستوى النظام العالمي التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين الفواعل الأقل قوة على المستوى النظام الفرعي والتي تمثل منطقتهم المحلية البيئة أمنهم الرئيسي

[1] – صالح ألقب، "سلسلة التعرف على العولمة"، دار البخار للطباعة و النشر و التوزيع، ص 21-22.

[2] _ زنودة منى، مرجع سابق، ص 20-21.

حيث يعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني security complex من اجل تسهيل التحليل الأمني على المستوى النطاق الإقليمي فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسة تنطلق من خلالها القضايا الأمنية فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية في منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى إن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي فالإقليم يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني.[1]

فعرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي " regional security complex على انه مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للوحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى".

وفي تعريف آخر الأكثر حداثة عرفه بأنه:" مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للامننة securitisation أو اللاامننة desecuritation أو كلاهما جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعد الواحدة عن الأخرى".

كما تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

1- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة فحسب وولت s.walt الحوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لان العديد من التهديدات تنتقل بسهولة اكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.
2- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.
3- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية إذا كان على نطاق واسع ...[2]
4- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.
5- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

---

[1] _ مصباح عامر،"المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن"، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012)، ص 297-298

[2] _ نفس المرجع، ص 300.

6- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكثيف استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

7- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى... [1]

أن وجود نظام إقليمي متجانس الوحدات يفسح المجال بشكل كبير لتشكيل مركب امني إقليمي وكما هو الحال في النظام الإقليمي الذي تدرك سلوكيات وحداته وفقا لمجموعة من المتغيرات كتوزيع القوى وبنية النظام في حد ذاته فكذلك العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي تحلل وفق ما يلي:

1- **مبدأ القوة** : تعتبر القوة، كعامل أساسي منتج للتفاعلات الأمنية بشكل مكرر وكثيف، وربما هو أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الأمنية الإقليمية، عندما يتفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي سوف ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطرف بناء على التزامات هذا النظام.

2- العداوة الصداقة : إن التحليل الأمني لنمط العلاقات العداوة / الصداقة يبدأ من المستوى الإقليمي ثم يتم امتداده عالميا ومحليا على افتراض أن المستوى الإقليمي لنمط علاقة العداوة / الصداقة يفرز الخيارات الإستراتيجية ويحدد مضمون الأهداف الأمنية لكل طرف ثم يفرغها في المستوى المحلي والدولي.

3- **التخومية**: يعمل هذا المبدأ على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود على افتراض إن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم للامننة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية، فهي أجندة موسعة أو تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديد المفهومية، فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي الذي ينتج الأنماط الأمنية (التوازن، المنافسة الأمنية،المساعدة الذاتية، سباق التسلح)، وبالتالي وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي ...[2]

---

[1] - barry buzan and ole weaver opcit p4.

[2] – مصباح عامر،" المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن"، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012)، ص297-298.

الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا، وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية تتعدد المناطق ومن ثم يكون لدينا مركبات امن إقليمية وليس مركب امن واحد في النظام الدولي.

4- **الاعتماد المتبادل الأمني**: يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه الايجابي على افتراض انه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة من بعضها البعض نحو بعضها البعض.

فالفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن هي الترابط الأمني الشديد والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية، بحيث أن حالة التفكك أو الانسجام داخل بيئة احد الأطراف تصدر مخرجاتها إلى بيئات الأطراف الأخرى مثل الحرب الطائفية في العراق في 2006 وتأثيرها على صحوة الانقسامات المذهبية في دول الخليج واليمن وحتى باكستان في جنوب آسيا هذا المتغير هو الآخر ليس مفصولا عن النظام الدولي إذ يعتقد أنصار هذه النظرية أن حالة الاعتماد لمركبات الأمن الإقليمية هي التي تؤهلها لان تكون نظاما فرعيا من النظام الدولي...[1]

[1] – مصباح عامر، نفس المرجع، ص 300.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل في دراسة التكتلات الإقليمية يتضح ما يلي:

- التكامل هو قيام مجموعة الدول بالتجمع في كيان واحد تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها.
- التكامل هو حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف الدول.
- أما التكتل هو تقارب بصورة تدريجية بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.
- وان التكتلات الإقليمية هي التفاعل بين الوحدات المستقلة ووضع التدابير لإلغاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى الدول المختلفة .

أما مقومات التكامل الإقليمي منها تقارب النمو الاقتصادي والتعددية في صناعة القرار الإقليمي والتجاوب الإقليمي الايجابي وتوزيع المنافع عبر إقليمي وغيرها من المقومات .

الأمن الإقليمي هي استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها السياسي.

- يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا توافقت مصالح وأهداف هذه الدول التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد.
- حل الصراعات الحدودية خاصة والتي كانت بين فرنسا وألمانيا .

أما الإقليمية الجديدة نتاجا للمتغيرات الفكرية التي برزت بعد الحرب الباردة:

- جاءت لتجسيد حالة وسطية بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المحترفة للحدود الجغرافية والاقتصادية .
- زيادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل دول الأعضاء فنظرية المركب الأمني يهدف إلى التمييز بين تفاعل القوى المستوى النظام العالمي التي تملك القدرة على تجاوز المسافة بين الفواعل الأقل قوة .
- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية .
- إما التخومية يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود .

الفصل الثاني

يشهد العالم تحولات كبرى في جميع المجالات وتغيرات واضحة على عدة مستويات فلم تعد الاحداث تتعلق بزمان ومكان وانما امتدت لتشمل كل اقليم في العالم فتسارع الاحداث وسرعة انتشارها ادى لزحم فكري نظري كبير، خاصة فيما تعلق بموضوع الامن.

ان ايجاد معايير من خلال تفادي الدول الحروب وتاسيس السلام المتين تعد احد اكثر التحديات التي يواجهها علماء ومنظري العلاقات الدولية وقد تبلورت الدراسات الاقليمية عمليا بعد الحرب العالمية الثانية وتاكيدها على فعالية الدور الذي تتطلع به المنظمات الاقليمية في حفظ الامن والسلم الدوليين.

تم التطرق في هذا الفصل إلى العلاقة الارتباطية بين التكتلات الاقليمية والامن الاقليمي اما في المبحث الاول، دور التكتلات الاقليمية في مواجهة التهديدات الامنية سندرج في المطلب الاول التهديدات الامنية التماثلية والمطلب الثاني التهديدات الامنية غير التماثلية اما في المبحث الثاني نتحدث عن دور التكتلات الاقليمية في تحقيق التعاون الاقتصادي و في المطلب الاول دور التكتلات الاقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والمطلب الثاني التكتل الاقليمي في مواجهة العولمة وفي المبحث الثالث نتكلم عن اليات التكتلات الاقليمية في تحقيق الامن الاقليمي في المطلب الاول اليات سياسية والمطلب الثاني اليات امنية والمطلب الثالث الاليات الاقتصادية.

المبحث الاول: دور التكتلات الاقليمية في مواجهة التهديدات الامنية

سندرج في هذا الفصل دور التكتلات الاقليمية في مواجهة التهديدات الامنية منها التهديدات الامنية التماثلية واللا تماثلية وهي تلك النزاعات والحروب الاقليمية الموجودة في العالم وتاثيرها على الامن الدولي بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل الحد منها ومن بينها الهجرة غير الشرعية والارهاب واسلحة الدمار الشامل وغيرها

المطلب الاول : التهديدات الامنية التماثلية

أولا الدولة القومية والامن :

الامن يعني استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على القيم الاساسية للدولة كالاستقلال والسيادة والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب وهو ايضا محور اساسي لاي دولة او دول وذلك لحماية الدولة من الاطماع الخارجية التي تواجهها.

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة او المجتمع الى تحقيقها وحمايتها.
- تحديد التحديات التي تواجه الدولة.
- رسم السياسات وتحديد الادوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الاخطار المحتملة.
- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات، وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تمتلك حق الحسم والتوجه وتعبئة الموارد.

ثانيا : التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:

كافة الاخطار الموجهة ضد الامن الاقتصادي وكذا الاجتماعي للدولة والتي من بينها، الفقر، الامراض المعدية تدهور البيئة والمناخ من بينها

- نسبة الفقر في العالم وفق دليل التنمية البشرية لسنة 2013 شملت حوالي 1.56 مليار نسمة اي ما يعادل نسبة 30% لكل الدول الاكثر فقرا هي افريقيا .
- بلوغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 59 سنة لعام 2012 وهذا راجع لانتشار الامراض والاوبئة والفقر.[1]
- مازال العالم الى اليوم يعاني من ظاهرة عدم المساواة متعددة الابعاد خاصة في مجالات الصحة، التعليم و نصيب الفرد من الدخل القومي و ينتج عنها:

[1] _ الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، العدد 08، (الوادي، 2014)، ص 20-21.

- تؤثر هذه الظاهرة سلبا على الاستقرار الاجتماعي وتؤدي الى عرقلة مسار التنمية البشرية في البلد .
- تزايد انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة الايدز .
- تفاقم مشكلات الامن البيئي، مما زاد من الامكانات التدميرية للكوارث الطبيعية الذي فاق عدد الاشخاص المتضررين مليون شخص او اكثر ...[1]

ثالثا : التهديدات الامنية الجديدة:

التهديد هو التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والاذى، غير انه وفي ظل طبيعة لا عسكرية اصبحت سمة التهديدات الامنية الحالية منها والمتطورة اصبح من المستحيل من الممكن حصر التهديد باثره المادي (التلوث البيئي والاحتباس الحراري) وغيرها من التهديدات التي اصبحت تتخذ طابعا امنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن احداثها سواءا اكانوا دولا فواعل ضمن الدول أو فواعل عبر او فوق الدول، كما ان التهديدات الامنية اصبحت ممتدة في هذا الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها .

رابعا تصنيف التهديد حسب باري بوزان:

تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تاخذ التهديدات الامنية بعدين او امتدادين احدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، اما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تاثير النظام الدولي على الجولة كوحدة سياسية.

تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الامر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

تهديدات ذات طابع مجتمعي: تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية .

تهديدات تستهدف القطاع البيئي: وترتبط حسب بوزان خاصة بالنشاط الانساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها...[1]

---

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 21–22.

المطلب الثاني : التهديدات الامنية غير التماثلية

ان الراصد لمؤشرات البيئة العالمية للفترة التي تلت انقضاء الصراع الايديولوجي الذي ميز حقبة الحرب الباردة يجد ان التحولات هامة لحقت بطبيعة المخاطر التي اصبحت تهدد الوحدات الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ امنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيرا النمط التقليدي ذلك انه الى جانب التهديدات العسكرية الخارجية التي الفتها هذه الوحدات حيث برزت اخرى تتعلق بمشاكل الجريمة المنظمة والعصيان المدني وانتشار اسلحة الدمار الشامل والارهاب وغيرها والتي توجد في الدول الغير مسؤولة او الفاشلة مكانا مثاليا لها، ولتصنيف هذه المخاطر ستؤدي الى تجاوز بعض الاتجاهات في هذا الموضوع، الا ان الحاجة الى التوضيح والتبسيط تدفعنا الى معالجة هذه الاخيرة من خلال مداخل ثلاثة:

1- **الدولة الفاشلة:** ان كون التهديد العسكري من جانب القوى الكبرى فيما بينها يشكل خطرا على الامن العالمي لم يعد واردا كما كان في الماضي،ذلك ان الردع النووي الذي حكم العلاقات بين الشرق والغرب لما يقارب نصف قرن لايزال مستمرا، وفي مقابل هذا ظهر تهديد جديد منبعه الدول الاكثر ضعفا والتي تعاني ازمات على مختلف الاصعدة يمكن ان تؤثر على الامن الاقليمي، ويتعلق الامر بالهجرات الجماعية والامراض المستعصية والحروب الانفصالية والاثنية وغيرها والتي تصبح ممهدة لتهديدات اخرى قد تصل الى انتشار اسلحة الدمار الشامل والارهاب الدولي فواعلها ليست الدول لوحدها وانما الجماعات الارهابية وفصائل التمرد التي اصبح بامكانها امتلاك اذرع عسكرية قد تصل الى اسلحة الدمار الشامل.

فخلال الحرب الباردة ما كان هذا الموضوع يحوز على الاهتمام الاستراتيجي عدا ما كانت احدى الدولتين العظمتين تعتبره تهديدا لها وبعد انقضاء هذه الفترة خلفت الدول الاكثر انتهاكا لحقوق الانسان الا ان ذلك بقي مقتصرا على عدم الاستقرار الدولة القوية التي قادت حالات التدخل في الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو و يظهر ايضا عدم الاستقرار من خلال عداءات وضغوطات

---

(1) – لدمية فريحة، "إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"، مذكرة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 11.

ستؤدي لا محالة الى نزاعات داخلية مثل روسيا والفلبين الصراع يتمركز في مقاطعات محلية تسعى الى الحكم الذاتي او الانفصال عن الدولة الام ...[1]

2- **اسلحة الدمار الشامل** : تشمل كل من الاسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية فاما الاسلحة البيولوجية والكيماوية فتصرف الى استخدام مواد سامة ذات اصل بيولوجي او كيماوي مما يسبب تخريب الانظمة المناعية للانسان الى جانب الحاق اضرار بالغة بالمصادر الغذائية والنباتية والحيوانية .

ان التقدم السريع في التكنولوجيا، يوفر الوقاية من امراض عديدة وعلاجها وفي حقبة التسعينات الماضية تزايدت مخاطر هذه الاسلحة موازات مع ظهور مؤشرات حاسمة حول تمكن بعض المنظمات الارهابية من امتلاكها .

3- مؤشرات التحول في قضايا امتلاك السلاح النووي بالرغم من كل المحاولات الدولية الهادفة من منع انتشار الاسلحة النووية الا ان عدد الدول المالكة لها وقضايا اخرى جديدة ترتبط بالاساليب المتبعة لامتلاكها .والطرق التي تعتمدها بعض الدول لادارة مشكلاتها الناجمة من توجهاتها النووية وفي هذا السياق ظهرت كل من العراق وايران وليبيا وكوريا الشمالية طرحت كل منها جوانب مهمة من التحولات التي شهدتها عملية الانتشار النووي فلقد كانت البرامج العسكرية اكثر الاساليب لامتلاك الاسلحة النووية وهو ما اعتمدته كل من اسرائيل والعراق وليبيا وايران ومع هذا شكلت كوريا الشمالية نموذجا مركبا يعكس التعقيد الذي الت اليه القضايا، فالى جانب انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار عبر الطرق التقليدية المعتمدة على البلوتونيوم plutonim 239 تم تهديدها بالانسحاب من تلك المعاهدات، امكانية استخدام الاسلحة على المستوى الاقليمي: التي عززتها التوترات المسلحة التي انفجرت بين الهند وباكستان سنة2003، ويسند هذا الطرح الى اعتبار ان تلك، الدول التي بذلت جهودا كبيرة لامتلاك السلاح النووي لن ترضى بالاكتفاء بالاستخدام الردعي لهذا السلاح خاصة مع التخوف الدائم من احتمالات الضربة الاولى من الخصم .

4- **الارهاب الدولي**: ينقسم الى نوعين ارهاب اليمين المتطرف الجديد المنتشر في الدول الغربية ويعود منشاه الى اليمين الامريكي الذي تبنى افكاره على الفردية ومفهومه المقاومة بدون قيادة والتطرف العرقي واما النوع الثاني فيصدره الارهاب الديني الداعي الى رؤية عالمية متشددة معتبرا الدين المفتاح

[1] – شهرزاد امام، " الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الامنية الجديدة "، العدد 01، (الجزائر، 2013) ص46.

الوحيد نحو عالم مثالي كما يتخذه مجرد غطاء لاهداف اخرى لقد عانت الدول على اختلافها من ظاهرة الارهاب والحقت خسائر مادية وبشرية.

5- **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** : تعد الجريمة المنظمة من بين المظاهر الحديثة التي تهدد امن واستقرار المجتمعات البشرية حيث زادت قوتها وساهم ذلك في العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذلك تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الاموال ونقلها وتهريب المخدرات والسلاح.

- الاستمرار التنظيمي حتى في حالات سجن قادتها او موتهم .
- البناء الهرمي، حيث يتراس قائد واحد تنظيم الجريمة المنظمة ويكون هناك تباين في هرم السلطة بين القيادة والفروع.
- العضوية المحدودة التي تتحدد بالعرق والخلفية الاجتماعية والالتزام بالولاء .
- القوة والعنف والاجرام واستخدام الرشوة.
- القيام بالاعمال الشرعية من اجل تغطية الاعمال غير الشرعية مثل غسيل الاموال .
- استخدام المختصين كالطيارين والكيميائيين وغيرهم وكل هذه التهديدات الامنية قد ساهمت في تحويل الامن وتطويره كونه يركز على الامن العسكري اصبح يركز على المجالات اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية ...[1]

6- الحروب اللاتماثلية:

مفهوم الحروب اللاتماثلية: هي الحروب الغير عادلة والحروب الغير المتوازنة، الغير نظامية يقول العقيد كينيث سي كونز من سلاح الجو الامريكي ان الصراع الحالي العالمي ضد التطرف العنيف على الاغلب التهديد الاكثر خطرا الذي تواجهه امتنا لغاية عام 2020 فقد اجبر التفوق الامريكي في القتال الحربي التقليدي خصومنا على تجنب المواجهة العسكرية مع الو م ا لان الحرب الغير نظامية اصبحت لخصومنا حرب الاختيار فهم يستخدمون استراتيجية التدمير والتفويض النفسي والاقتصادي والطبيعي، سياسة الاستنزاف لتقليص واضعاف القدرة الوطنية والنفوذ وارادة الو م ا او شركاؤها الاستراتيجيين.

[1] -شهرزاد ادمام، نفس المرجع،ص50.49.

7- سمات وخصائص الحروب اللاتماثلية

محورية الافكار والايديولوجيات: حيث تمثل الافكار محورا مهما في شن الحروب وتحديد معايير الهزيمة والنصر فيها، فالثقافة هي الهدف وهي محور التخطيط لهذه الحروب التي تتمركز تخطيطيا حول الهجوم على ثقافة العدو وتدمير منظومة القيم الثقافية والروحية لديه بحيث تنهار الروح المعنوية والقيم النفسية الداعمة للمجتمع وبالتالي يسهل اختراقه او دفعه الى الانهيار المادي او المعنوي واقعيا وافتراضيا.

تتسم باستخدام عصابات من المقاتلين تكون صغيرة ومتنقلة تعمل احيانا من دون زي عسكري، تقوم عادة بمهاجمة الاجنحة والمناطق الخلفية من التشكيلات العسكرية الاكبر حجما والاقل حركة بحيث تشن هجوما ثم تنسحب، كما ان مقاتلي العصابات يستخدمون بشكل مكثف الافخاخ والالغام والاغتيالات والكمائن...[1]

8- النزاعات اللاتماثلية:

الاطراف: كتلك التي يكون احد اطرافها لاعبون غير الدول، مثل : التنظيمات الارهابية التي تملك قوة الحاق الضرر بالدول.

الاهداف والوسائل: حيث يكون هدف احد الاطراف هو التوسع او تحقيق مركز نفوذ اقليمي، بينما هدف الطرف الاخر هو ابراز لذات والتعبير عن اهدافه ومبادئه الايديولوجية والانتصار لافكاره ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة كما ان هذا الشكل من النتزاعات غالبا ما يدار بوسائل متباينة حيث يعتمد طرف ما على وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط اساسا بطابعه السري وغير المشروع.

اما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فانها ستكون نتاجا لجميع الاتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، والامتزاج بين هذه الاتجاهات سيفرز انواعا مختلفة من الصراعات ...[2]

---

[1] – اوستن لوج، " الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين "،ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والابحاث 2014، ص24.

[2] – معمري خالد، "التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر "، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)ص65.

التهديد: يحصر الواقعيون التهديد في مسالة العدو المباشر ذو الطبيعة الخارجية، الا ان البنائية ترى ان العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط اساسا بالافكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن ان المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى لو حمله عدو بالرغم من ان التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين، اي ان الامن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا اكثر منه مادي ...[1]

[1] – جون بيلسن، ستيف سميث، " عولمة السياسة العالمية"، مركز الخليج للابحاث، 2004، ص70.

المبحث الثاني: دور التكتلات الاقليمية في تحقيق التعاون الاقتصادي

المطلب الاول: دور التكتلات الاقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية

من بين القارات التي تواجهه المشاكل بحيث وضع المفكرين استراتيجية لحل هذه المشاكل وقد كانت التكتلات الاقتصادية الاقليمية هي الحل الانسب حيث انشئت العديد منها مثل الايكواس ولدراسة هذه التكتلات الاقليمية تاخذ بعض النقاط منها .

- تواجه آسيا الكثير من المشاكل السياسية والعرقية التي تؤدي الى الحروب وانعكاساتها الاقليمية والدولية واثر ذلك على هذه التكتلات .
- ان الدوافع الاساسية للتكتلات الاقتصادية الآسيوية هي دوافع اقتصادية وحدودية دوافع اقتصادية منها:
  - انخفاض شروط تبادل المواد الاولية بالنسبة للمواد المصنعة .
  - حالة التخلف الذي تعيشه آسيا .
- الدوافع السياسية.
  - المشاكل السياسية.
  - المشاكل السياسية المتمثلة في النزاعات الحدودية والعرقية

أهداف التكتلات الاقتصادية:

- الحد من التخلف والتبعية .
- تطوير مشروع التنمية الشاملة .
- تصعيد عمليات الاعتماد الجماعي على الذات .
- دفع التجارب التكامل بجاهة التكتلات الاخرى ونظم الحماية فيها .
- تعزيز الاتستقرار السياسي ...[1]

حددت معاهدة المنطقة وبروتوكولاتها عدد من الاهداف الساعية الى تعزيز التعاون والتكامل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية

[1] – عبد الحليم الحسن عبد القيوم،" االعولمة والاعلام والبيان الختامي والتوصيات"، الخرطوم، يوليو 2009، ص61.

والشؤن النقدية، والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي والوظيفي والاستخدام الامثل للمهارات الفنية والمهنية ورفع مستوى معيشة الشعوب عن طريق توثيق العلاقات بين الدول الاعضاء وازالة العوائق وتحرير التجارة بين دول المنطقة، واقامة سوق مشتركة من خلال تخفيض والغاء القيود الجمركية وغير، بما يسمح بحرية انتقال السلع وراس المال والعمل في الاقليم ... [1]

التعاون الاقليمي

ومن هنا نظرا أن التعاملات والاتصالات في المجالات المختلفة تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الامن بين عدة اطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا او جغرافيا، او منتميين الى دين واحد او ذوي اصول عرقية واحدة اذ تم الربط بين التعاون والاقليمية فالامر هنا يتعلق بالتفاعلات في اقليم جغرافي معين، وبين عدة دول تنتمي الى هذا الاقليم، وعادة ما يشمل التعاون الاقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة .

يعد التعاون الاقليمي مفهوم وسيط يتناول التنفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة اقليمية معينة وهو وسيط لانه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي او العالمي من ناحية وبين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية اخرى، هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها لتحقيق التعاون الاقليمي مثل القرب الجغرافي والتوافق الثقافي والسياسي والاجتماعي، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل، اقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل عملية الوصول الى حل وسط والقضاء على الاختلافات، وجود نمو اقتصادي فعال مؤثر للدول المشاركة الذي يستمر بالتعاون مع الدول الاخرى ... [2]

اسس التعاون الاقليمي:

1- اقامة منطقة تجارة تفضيلية: تتخذ فيها بعض الاجراءات تحرير التجارة، مثل تخفيض التعريفة وصولا الى الغاء الرسوم الجمركية، وازالة العوائق غير التعريفية للتجارة، والاتفاق على منشا المنتجات لكي تتمتع بالمعاملة التفضيلية، لضمان مساهمة راس المال الوطني في المشروعات وعلى تصنيف مشترك للتعريفة، وقواعد مشتركة لتقييم السلع لاغراض المعاملة الجمركية وتبسيط الاجراءات والوثائق

---

[1] – عبد الحليم الحسن عبد القيوم، نفس المرجع، ص 61.

[2] – لبنى جصاص،" دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الامن دراسة حالة رابطة دول جنوب شرقي اسيا"، مذكرة الماجستير،(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص21.

الجمركية، ويساند هذه الخطوات برامج لاعادة تاهيل نظم النقل البري وبالسكك الحديدية وتحقيق الترابط بينها، وبرامج لتشجيع الاستثمار في الدول الاعضاء .

2- تحويل المنطقة الى سوق مشتركة: لتعميق التكامل من خلال حرية انتقال راس المال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وتوحيد المواصفات والمعايير وضبط الجودة وازالة القيود على حركة السلع والافراد، وتوحيد ضرائب القيمة المضافة ورسوم الانتاج وقوانين الشركات وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الاستثمار والضرائب، وتوحيد العملة واقامة اتحاد نقدي وتطبيق خارجية مشتركة.

3- اقامة جماعة اقتصادية تحقق مستويات اعلى من التعاون وقد تم انشاء ثلاثة مستويات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول الاعضاء والمؤسسات الثلاث هي بنك التنمية لمنطقة التجارة التفضيلية عام 1988.

4- هيئة اصدار الشريكات السياحية لمنطقة التجارة التفضيلية، غرفة المقامة عام 1984 تم انشاء العديد من الهيئات سوى حكومية او غير حكومية، منها بنك التصدير والاستيراد شركة اعادة التامين لمنطقة التجارة التفضيلية ...[1]

[1] – خليفة عصموني، " التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية ودور تحقيق الوحدة الافريقية، " اطروحة دكتوراة في القانون العام، (جامعة تلمسان، 2015)، ص103.

المطلب الثاني : التكتل الاقليمي في مواجهة العولمة

اولا: التكتل الاقليمي ليس وليد العولمة الحالية وانما ظهر قبلها منذ ان بدات ظاهرة الامبريالية تاخذ ابعادها العالمية حيث تشكل كتل اقليمية اقتصادية وبالتركيز على النمو الاقليمي الخروج النسبي من السوق، فاتفاقية التنمية والتجارة في اميركا اللاتينية مثال واضح على دخول الصناعات الهندسية من خلال نظام الحماية النسبية على السوق خلال الحرب الباردة لكن الحماية لم تكن مقبولة اليوم حتى الحماية الاقليمية منها وتحرير التجارة العالمية تواجه التكتل الاقليمي .

اذا التزم التكتل الاقليمي التزاما حرفيا مطلقا

1- تطبيق قواعد التجارة العالمية داخله فانه تكتل لن ينفع الدول الاعضاء في شيء لذلك لابد من النظر الى التكتل الاقليمي باعتباره اطارا مميزا من العمل.

2- ويوسع افق النشاط الاقتصادي وينسقه معا

3- ينشط العمل الاقتصادي على صعيد المنطقة الاقليمية

4- تضاعف فرص العمل ويرشد معا

5- يضاعف امكانية النمو ويدمج المصالح الاقتصادية للدول الاعضاء والمصالح الممثلة فيها في كتلة اقليمية اقتصادية اكبر حجما واكثر تنوعا واعلى كفاءة وبالتالي قابلة لمواجهة التحديات الخارجية بصورة اكثر فاعلية من قدوم اي من الدول الاعضاء في الكتلة ماخوذة عن انفراد ... [1]

ثانيا التعاون: هو تحرك جماعي للاطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد وإرادة ورغبة و وقدرة من الفاعلين بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، ولعل هذه المبادرة متعددة الاطراف يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الاطراف اما في العلاقات الاقتصادية نشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية حيث تميز بتوزيع لامتكافئ للثروات الاقتصادية ظهرت في ظل ظروف الاستعمار القديم الذي خضعت له الدول النامية والمتخلفة منها تصفية الاستعمار خلفت فقدان السيطرة السياسية المسلطة من دول المركز على دول المحيط وينجر ذلك فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية في التعاون هدفه هو الحفاظ على المواقع الاستراتيجية اي تكون دول المركز سيدة الموقف

---

[1] – الزعيم عصام، " الاندماج الاقتصادي العربي عبر الانماء المشترك لاكتساب موقع واعد في نظام العولمة"، المحاضرة التي القيت في منتدى جمال الاناسي للحوار الديمقراطيّ ، (السبت 2004/11/16)، ص22.

بالاضافة الى بروز الحرب الباردة ادى القطبين المتصارعين الى البحث عن اكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ اقليمية.... [1]

ثالثا ابعاد ومجالات العولمة:

العولمة الاقتصادية :

تعد العولمة في شقها الاقتصادي، سياسية واجتماعية وثقافية هي اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات، وانتقال رؤوس الاموال والقوى العالمية، ويعرفها صندوق النقد الدولي على انها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي ينتج عنه زيادة راس المال وازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، فهي تهدف الى تحويل العالم الى منطقة اقتصادية موحدةّ، تختفي فيها الحواجز والقيود واندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الموحد، ومن اهم ملامحها:

- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.
- التحالفات الاستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الاقليمية.
- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

العولمة السياسية:

تشكل اكثر ابعاد العولمة خطورة، حيث تميل العولمة في بعدها السياسي الى الاتجاه الذي يوازي بين مفهومي العولمة والامركة، فالعولمة السياسية مرتبطة الى حد كبير بالفلسفة الليبرالية كما تعكس التصورات التي طرحتها مرحلة مابعد الحرب الباردة.

[1] – سلامة حسين مصطفى، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص05.

محددات العولمة.

- ضرورة بناء تصور موحد والزامي لحقوق الانسان لا تعترف لا بالثقافة ولا بالدين ولا بالسيادة.
- جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.
- تفعيل منطق دولة الحق والقانون.
- خلق اليات الرشادة والعقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد ...[1]

[1] – محند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، محاضرات النظم السياسية القارنة، ألقيت على طلبة العلوم السياسية سنة ثانية، 2008–2009، ص4.

المبحث الثالث : اليات التكتلات الاقليمية في تحقيق الامن الاقليمي

من خلال المبحث سندرج الاليات الاقتصادية والسياسية والامنية.

المطلب الاول: اليات سياسية :

فالتقارب الجغرافي يعد واحدا من اهم المقومات الضرورية لقيام اي مجتمع اقليمي ذلك ان المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الاقليم الواحد يجعل المنظمة الاقليمية اقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحد لتكوين تنظيم اقليمي انما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

أولا: العامل السياسي:الذي له وزن هام كدافع لقيام التجمعات الاقليمية وتشكيلها حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الاحداث العالمية وتتضح من خلال التجربة الاوروبية فقد ادركت بعض دول اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الو م ا او الاتحاد السوفياتي سابقا انها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها اذا بقيت منفردة، ولا ان تؤثر على سير الاحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الاوروبية نفسها وبالتالي اتجه التفكير الى اهمية الوحدة كسلاح.

ثانيا: لاعادة السلام واغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا ومن هنا تظهر اهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الاقطار المختلفة الى تكوين تجمعات اقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لان ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة اثار التقلبات العالمية..[1]

[1] – الوافي اسيا، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة، 2006)، ص13.

دوافع سياسية:

قد يكون الدافع وراء قيام التكتل السياسي بالدرجة الأولى، و هذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا بخطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، و من ثم على ضرورة إقامة تكتل أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كما فعلته أيضا لضم المكسيك و كندا في منطقة تجارة حرة، كما كان الدافع الأول لقيام تكتل أسيان هو الدافع السياسي و هذا لمواجهة التوسع الشيوعي، و قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل إقتصادي هو الذي يمثل تمهيد لإقامة تكامل سياسي،إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس و بالتالي ترتفع درجة عدم الإستقرار و الخلافات بين دول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الإقتصادي، و تعزيز الروابط السياسية بين دول الأعضاء و إشاعة أجواء الثقة و التفاهم المتبادل و حسن الجوار و الإستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية و إقتصادية متوازنة تحقق مصالح لبلدان أعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع و الأجواء السياسية على المستويين المحلي و الإقليمي و كلما كانت هذه العلاقات أكثر تطور كلما قطعت مسيرة التكامل أشواط أبعد، كلما أصبح إنتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة كلما إكتسب التكامل مضموما إنتاجيا و ماديا و تقنيا متزايدا، إذا التكتل يقوم بتعزيز القوة السياسية لبلدان الأعضاء المجتمعة و تأثيرها في السياسة العالمية و المنظمات الدولية.[1]

المطلب الثاني: اليات الامنية

سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية دينامكيات الامن خاصة على المستوى الاقليمي التي افرزت وبرزت فكرة مفادها ان النظام الدولي، فصل الى عالمين منطق السلام ومنطق النزاع ويعرف الامن الاقليمي على انه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين اكثر من طرف، وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد للمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

فالامن الاقليمي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة، من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد، فالامن الاقليمي يتعلق بكون بين وحداته تعاون، تبادل الثقة والتجانس فتحقيق الامن الاقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام

---

[1] _ الندوي محسن، "تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة"، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص 66.

الاقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال اقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين اعضاء النظام الاقليمي...[1]

- فالتكتلات الاقليمية بارز في ضبط الصراعات والحد من تاثيرها بالصراعات الدولية كما ان المنظمات تكون على دراية بشؤون الاقليم وخلفيات الصراع فهي الاقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية فالبعض يرى ان التجاور الجغرافي يمكن ان يشكل دافعا للصراع، فالمؤسسات تعتبر نتاجا لمصالح الدول والقيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه فهذه المصالح والقيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة فيما اذا كانت الدول ستتعاون او تتنافس وخاصة ان المؤسسات مازالت تلعب دورا في تعزيز الامن خاصة في اوروبا والتحدي بعد الحرب الباردة هو تكثيف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة التي اصبحت سائدة.
- انظمة بناء الثقة.
- انظمة الاعتماد الذاتي.
- ضبط التسلح المتعدد الاطراف...[2]

اسباب امنية:

الاستقرار الامني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات اقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا امنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول اخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الاوروبي والمجتمع الاوروبي فالطريق غير المباشر لتقوية الامن من خلال تكامل اقليمي يعتبر خطوة اولية واساسية وكذلك اتجاه الاتحاد الاوروبي لضم دول الجنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تامين الجنوب وتجنب للمشكلات التي يمكن ان يصدرها .....[3]

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الامن ومستوياته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر،" العدد 54 (الكويت، 2011)، ص09.

[2] –لبنى جصاص، المرجع السابق، ص69.

[3] – محمد ابراهيم، محمود الشافعي،" التكتلات الاقتصادية الاقليمية واثرها على النظام التجاري العالمي"، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2005)، ص16-17.

دوافع امنية :

- الاستقرار الامني هدف قد يدفع الدول لعقد اتفاقيات اقليمية، وهذا الدافع هو الذي يكون وراء ضم دول معينة لتكتل امني، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول اخرى.
- يكون الهدف من انشاء تكتل اقليمي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية لمواجهة مختلف المخاطر الامنية في العالم الخارجي.
- اختلاف الاهداف من منظور الدول المتقدمة ومنظور الدول النامية .
- حدوث تغييرات في البنية التجارية العالمية، منذ انهيار نظام بروتن وودز .
- صعود قوى اقتصادية جديدة.
- تباين القوى بين القدرة والتكنولوجيا ووفرة الثروات والمساحات الاستثمارية .
- تعتبر سياسة الاقليمية ميزة من مزايا الحماية العالمية.
- عجز الدول من مجابهة الشركات الكبرى التي تملكها اليابان.
- انهيار نظام القطبية الثنائية والذي كان قد ترتب عليه انقسامات دولية داخل الاقليم كانت الفكرة وراء انشاء تكتلات اقليمية جديدة ... [1]

المطلب الثالث : اليات اقتصادية

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحي جميعا بالانقلاب على النظام الاقتصادي الدولي السائد الذي اظهر تناقصات عديدة وازمات شديدة دعت الى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنه وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من اكثر الظواهر العالمية وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار الى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين اعضاءها فلم تعد التكتلات حكرا على قارة او مجموعة دول او اقليم بعينه وانما انتشرت في جميع مناطق العالم لدرجة يندر معها نجد دولة ليست عضوي تكتل اقتصادي معين.

وقد اصبحت التكتلات من اهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن والتي تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.

---

[1] – الوافي اسيا، المرجع السابق، ص52.

تسعى دول العالم الى الدخول في هذه التكتلات واقامة تجمعات اقليمية من اجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشاها هذه التكتلات ومنها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الانتاج توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الاعضاء في التكامل الاقليمي.

تعد المشروعات المشتركة احدى الادوات الرئيسية في بناء التكامل الاقليمي، حيث بقدر ما تكون هذه المشروعات متنوعة وهادفة بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول الاعضاء في التكامل الاقتصادي ومن ثم اصبح التكامل الاقتصادي احد عوامل النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدات سمة من سمات التعاون الدولي، واصبح عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية او مناطق تجارة حرة ... [1]

الدوافع الاقتصادية :

اتساع حجم السوق: حيث ان الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء يؤدي الى تصريف المنتجات من دولة ما إلى اسواق الدول الاعضاء الاخرى وذلك بسهولة تامة خاصة بعد ان كانت هذه الاسواق مغلقة امامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية اضافة الى هذا الاتساع نطاق السوق يؤدي الى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء.

تحسين شروط التبادل التجاري، حيث ان التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة واهمية خاصة في المجال الدولي اكبر مما كان لعمل منها منفردة قبل التكامل مما يمكن دول ككتلة اقتصادية من املاء شروطها ومطلبها على الدول الخارجية عن نطاق التكامل بما يحقق مصالحها الخاصة.

يمكن الدول الصناعية من الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن ازالة العوائق المفروضة على الانشطة الاقتصادية القائمة:

- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية .
- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية .

[1] – عمر صنقر،" التكامل الاقتصادي الدولي" ، (مصر، مكتبة عين شمس، 1996.)، ص36.

- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد... [1]

اسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: ذلك ان التكنولوجيات كاحد اهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما وتحقق من خلالها الدول التي تسهم في عملية الابتكار والتطوير التكنولوجي مكاسب هائلة الامر الذي دفع البلدان المتقدم الى السيطرة على هذا المجال الحيوي وذلك لاستخدامها كاداة لامتصاص موارد وخيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية، دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص التي تحتاجها عملية التنمية، دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص والاستنزاف...[2]

- يتيح فرص واسعة الاقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الانتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة.
- يؤدي الى قيام ظروف وشورط مناسبة لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية لدى الاقطار المتكاملة .
- زيادة التوظيف لسهولة انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق المكتظة الى المناطق التي تعاني نقص.
- الاستفادة من مجتمعات الدول المتكاملة من الخصائص والانجازات الحضارية لدى بعضها البعض...[3]

[1] – روابح عبد الرحمان،" حركة التجارة الدولية في اطار التكامل في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة"، مذكرة ماجستير في العلوزم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013)،ص20.

[2] – هشام محمود الاقداحي، " العلاقات الاقتصادية المعاصرة"، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعية، 2009،ص01.

[3] – هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص01.

خلاصة الفصل:

- شهد التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تنامي لظاهرة التكتلات الاقليمية.
- محاولة لوضع حد للحروب وايجاد اليات اكثر فاعلية لحفظ السلم والامن الدوليين.
- انشاء العديد من التكتلات في مختلف قارات العالم تباينت من حيث الاهداف ومن حيث مستوى التكامل.
- توفر التكتلات الاقليمية علاقات تعاونية بين اطرافها ما يخلق اطار جيد لتبادل الثقة وتقريب الرؤى ووجهات النظر وفتح قنوات الحوار بين مجموع الوحدات السياسية المشكلة.
- تفادي المواجهات العسكرية وغياب العنف الذي يدل على غياب الاختلاف وتضارب المصالح بين دول التكتل الواحد في بعض الاحيان.
- الاطار المؤسساتي يسمح بتحقيق مفهوم الامن الذي ياتي اما بازالة التهديد او طمانة الطرف الذي يخافك.
- مفهوم الامن الاقليمي احسن بديل نتيجة لصعوبة تحقق الامن على المستوى العالمي يصبح التفكير في تحقيقه اقليميا هدفا منطقيا قابل للتجسيد واقعيا.
- طبيعة الاقاليم التي تتميز بالخصوصية ولتحقيق الامن الاقليمي اعتمدت على اليات داخلية للحفظ على التوازن والتماسك الداخلي واقامة العديد من الجماعات المتباينة مابين اقتصادية، سياسية وامنية.

الفصل الثالث

يعتبر بروز منظمة شنغهاي كنواة عملية لسياسات جديدة وتحالفات قوية تتجه الى بناء نظام دولي جديد تكون فيه هذه المنظمة الوليدة ركنا اساسيا ضمن معادلة توازن القوى الدولية فقد انتقلت المنظمة من وضع التنظيم الاقليمي ذي الهدف المحدد الى تنظيم دولي وذلك ببلورة مواقف ورؤى مختلفة عن الرؤية الامريكية، ظهرت في موقف المنظمة العديد من الازمات والتهديدات مثل المشكلة الكورية والتهديدات الارهابية والهجرة الغير شرعية وغيرها من التهديدات، وكذا قضايا الامن في اسيا الوسطى، يضم هذا التنظيم الدولي الجديد في صفوفه عضوين دائمين في مجلس الامن (روسيا والصين)وقوى نووية كالهند وباكستان بصفة مراقب ، حيث اصبحت منظمة شنغهاي قطبا ولاعبا دوليا جديدا، اذ بات رمزا لترسيخ تعددية الاقطاب في العلاقات الدولية، وسنتطرق في هذا الفصل الى منظمة شنغهاي كاطار لتحقيق الامن الاقليمي في اوراسيا اما بالنسبة للمبحث الاول منظمة شنغهاي دراسة للبنى والتاسيس ومن المبحث سنحاول ادراج مطالب بالنسبة للمطلب الاول منظمة شنغهاي النشاة والتاسيس والمطلب الثاني البنى المؤسسية لمنظمة شنقهاي اما المبحث الثاني نتكلم عن مكانة المتغير الامني في اطار منظمة شنغهاي ومن المبحث تندرج مطالب منها المطلب الاول يتمثل في الدور الامني للمنظمة لمواجهة التهديدات الامنية اما المطلب الثاني الاليات الاقتصادية لمواجهة التهديدات الامنية اما عن المبحث الثالث نتحدث عن الدور الامني لمنظمة شنغهاي بين الاقليمية والعالمية والمطلب الاول منظمة شنغهاي التوجه نحو العالمية والمطللب الثاني منظمة شنغهاي وتعددية الاقطاب والمطلب الثالث تقييم اسهام منظمة شنغهاي في الامن الاقليمي .

المبحث الاول : منظمة شنغهاي دراسة للبنى والتاسيس

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى نشاة وتاسيس وهياكل منظمة شنغهاي

المطلب الاول : تعريف ونشاة منظمة شنغهاي

حينما انشئت منظمة شنغهاي للتعاون تحت مظلة النواة الروسية الصينية في سنة 2001 وقبل ذلك في سنة 1996 حينما اعلن ميلاد خماسي شنغهاي، بعضوية كل من الصين وروسيا ودول اسيا الوسطى ماعدا تركمانستان كانت هناك شكوك كثيرة تحوم حول مدى قدرتها على الاستمرارية ، فضلا عن التاثير في مجريات الاحداث في منطقة اسيا الوسطى، لكن بالنظر الى التطورات الهيكلية والسياسية والامنية والعسكرية التي عرفتها المنطقة، ثمة قناعة متزايدة بين الخبراء وصانعي السياسات بان هذه المنظمة الوليدة في طريقها الى اعادة بناء خارطة العلاقات الدولية وليس مجرد تشكيل الوضع الاقليمي في اسيا الوسطى فحسب، تاسست منظمة في 15 جوان سنة 2001، وكانت عبارة عن ناد فضفاض يضم كل من روسيا والصين وقيرغيزيا وكازاخستان وطاجاكستان واوزباكستان، وقد رسمت لنفسها مهمات عملية ومتواضعة من اجل تحقيق الاهداف التالية:

- حل مشكلة الحدود بين الدول الاعضاء.
- التعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد امن المنطقة، وتنبع من مصادر ثلاث هي: الارهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية.
- محاربة الانشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات خاصة ان جميعها تقع قرب مناطق الزراعة والانتاج.
- السعي لابقاء منطقة اسيا الوسطى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .
- تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي المجالات الاخرى.
- السعي لتحقيق وصيانة الامن الاقليمي وتامين الاستقرار والسلام واعتبار امن اوراسيا ينبع من امن اسيا الوسطى...[1]

[1]_ رفيق عبد السلام، "قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني "، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006، ص 44.

ولكن ما فتئت الادوار السياسية والعسكرية لهذه المنظمة ان ترسخت بعامل الزمن بما يشبه التحالف السياسي والعسكري الجديد الذي يقف في وجه المشروع الامريكي الزاحف على المنطقة فبعد مرور اربع سنوات فقط من انشائها، تمكنت منظمة شنغهاي من طرد الامريكيين من قواعدهم العسكرية في اوزباكستان، كما ضمت اليها عضوية مراقب كل من ايران والهند وباكستان ومنغوليا،فضلا عن ترسيخ التعاون العسكري بين البلدان الاعضاء بما في ذلك محاربة الارهاب وعصابات تهريب المخدرات، تجنبا لاثارة الانتباه او الايحاء بالعودة الى سياسة المحاور العسكرية التي حكمت حقبة الحرب الباردة ...[1]

تاسيس منظمة شنغهاي :

بدات منظمة شنغهاي للتعاون (تحت اسم شنقهاي) في 5 نيسان عام 1996 وضمت بالاضافة لروسيا والصين كل من كازاخستان وقيرغيستان، وكان الهدف الاول منها حل مشاكل الحدود بين الصين والجمهوريات المذكورة التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991.

واعلن عن تاسيس المنظمة بشكل رسمي بعد انضمام اوزباكستان عام2001، تحت اسم منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ضمن القمة التي عقدت في شنغهاي 15 حيزران2001 ومع تغير الاسم انتقلت الاهداف لتصبح اكثر شمولية واتساع وتمحورت هذه الاهداف على مصطلح تسمية (الشرور الثلاثة)، الارهاب والتطرف الديني والحركات الانفصالية .

وتحتل الدول الاعضاء في المنظمة مناطق تبلغ مساحتها اكثر من 30 مليون كيلو مربع ويصل عدد سكانها الى نحو 1.6 مليار نسمة ما يعادل نسبة ربع سكان العالم، وفي عام 2002 وقع قادة الدول الست في اجتماعهم في سان بطرسبرغ الروسية على النظام الداخلي للمنظمة وقوانينها ومبادئها وهيكليتها وطرق عملها، وتمت المصادقة على وضعية مجالس كل من رؤساء الدول ورؤساء الوزارة الخارجية والمنسقين القوميين، واجتماعات الوزراء والادارات والقانون المنظم لمكافحة الارهاب فاكتست بذلك صفة المنظمة الاقليمية وفق القانون الدولي... [2]

(1) _ رفيق عبد السلام، مرجع سابق، ص 45.

[2]_ محمود يوسف عبد العزيز و شريفي طرفة، "دور منظمة شنغهاي للتعاون في إنهاء حالة أحادي القطبية و موقفها من الأزمة السورية، (العدد 05، سوريا ، 2014) ص 299

ومع حلول 2004 تم اكتمال تاسيس الهياكل الادارية للمنظمة في اجتماع العاصمة الازكية، وبدات مرحلة التركيز على صياغة الاهداف التي تتلائم مع طبيعة المنظمة بالاضافة للتركيز على القضايا السياسية والاقتصادية التي حلت بعد القضايا التي شكلت محور عمل المنظمة بعد تاسيسها.

توسيع المنظمة

وجهت المنظمة دعوات الى منغوليا والهند وايران وباكستان في عام 2005 ليصبحوا اعضاء مراقبين يشاركون في اجتماعات المنظمة وتم قبول الدعوات، وفي عام 2012 قبلت كل من سريلانكا وبيلاروس وتركيا كشركاء حوار مع المنظمة وتم قبول افغانستان كعضو مراقب بنفس العام.

وتعد روسيا والصين اللاعبين الرئيسيين في تشكيل المنظمة وفي رسم مساراتها المستقبلية خاصة في ظل الاستقرار الداخلي الذي تعيشه روسيا واستمرار الصين في بناء قواها الاقتصادية والعسكرية والعلمية بمنهجية محكمة، وبالرغم من ان منظمة شنغهاي لم ترتق الى مستوى الحلف المعلن إلا أنها تتجه واقعا إلى إقامة رافعات الحلف العسكري بصورة هادئة وتراكمية، من ذلك انها دخلت في تنظيم مناورات عسكرية مشتركة في سنة 2006 في طاجاكستان واجراء تدريبات على مهمات قتالية في جبال الاورال الروسية، ومن المنتظر ان يتعزز دورها ووزنها الاستراتيجي اكثر في حال انضمام ايران اليها، هذه الاخيرة التي تقدمت بطلب العضوية الكاملة، كما انه في اطار مسعى استكمال البناء المؤسسي لهذه المنظمة قد تم استحداث منصب امين عام للمنظمة تراسه " بولات نور حاليف " من كازاخستان ابتداءا من عام 2007، كما تم اقامة مجلس مشترك للاعمال وهيئة للبنوك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي دول الاعضاء .

وعلى صعيد الوزن الاقليمي والدولي للمنظمة، فانه مما لاشك فيه ان هذه المنظمة، فانه مما لاشك فيه ان هذه المنظمة لها تاثير ملموس في اوضاع اسيا الوسطى وماحولها كما انها ستترك بصماتها على الوضع الدولي برمته هذا اذ علمنا ان هذه المنظمة، تستاثر بما يعادل ربع مخزون الطاقة العالمي، وتضم على مايربو عن ربع سكان المعمورة ، ومرشحة لضم اكثر من نصف سكان البشرية في حال ماذا انضمت اليها كل من الهند وايران وباكستان ومنغوليا، فضلا عن كونها تتمتع بقدرات نووية عالية ...[1]

[1]– محمود يوسف عبد العزيز و شريفي طرفة ،مرجع سابق، ص 300.

حيث يقدر الانفاق الدفاعي لروسيا والصين في حدود 48 مليار دولار ويصل اجمالي الانفاق الدفاعي لدول المنظمة الى 120 مليار دولار، ويقدر اجمالي القوات المسلحة لدول المنظمة بنحو 6 ملايين مقاتل كما تضم اربع دول نووية منها اثنتان من الخمس النووية الكبرى في العالم، وهما روسيا والصين كما انضمت كل من الهند وباكستان الى النادي النووي فاصبحت المنظمة تضم اربع دول من اصل سبع دول نووية على مستوى العالم هذا بخلاف موقف ايران الغامض حتى الان وما يتردد عن احتمال امتلاكها اسلحة نووية طبقا للاهتمامات الامريكية، وهناك مصالح متبادلة بين روسيا أحد أكبر مصدري السلاح في العالم وبقية دول المنظمة خاصة الصين التي يتزايد انفاقها العسكري بينما تواصل اوروبا والولايات المتحدة الامريكية فرض خطر بيع السلاح لها.

ونستطيع القول ان كافة مقومات التعاون والتكامل متوافرة في هذا التجمع سكانيا واقتصاديا وفي مجال الطاقة وفي المجال العسكري، وهذا ما يرشحها لتصبح احد المحاور الاقتصادية والسياسية و الامنية المهمة على المستوى العالي...[1]

الجيواستراتيجية لأوراسيا

تشير الجيواستراتيجية الى الادارة طويلة المدى للمصالح الجيوسياسية وتعني الجيوسياسية تفاعل السياسة مع القضاء الجغرافي، اي تحليل التفاعلات السياسية في ابعادها المساحية والمكانية أو عليه فالادارة الجيواستراتيجية لاوراسيا، تعني مسالة وجود استراتيجية امريكية متكاملة وشاملة تحتضن مصالحها الموزعة على الفضاء الجغرافي لاوراسيا باتت امرا حتميا، واوراسيا هي ممول معظم دول العالم التي تتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما ان اكبر دول العالم تعدادا للسكان التي تطمح في ان تكون لها السيطرة الاقليمية، مثل الصين، الهند،وروسيا موجودة في اوراسيا وكذلك الحال بالنسبة للدول ذات الطموح الهادف الى تحدي التفوق الامريكي، وتضم هذه المنطقة كذلك اكبر القوى النووية والاقتصادية والعسكرية بعد الولايات المتحدة الامريكية ويعيش في اوراسيا 75% من سكان العالم، كما يوجد بها60% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي و 75% من موارد الطاقة العالمية، كل هذه المعطيات والاحصائيات جعلت من اوراسيا، خاصة في جزئها الاسيوي الشرقي، منطقة ذات اهمية جيوبولتيكية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، ولذلك فان اوراسيا هي

[1]– جمال مظلوم،" التعاون الصيني، الروسي في اطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية" ، (القاهرة، مطابع الاهرام التجارية، 2006)، ص62.

المنطقة المحورية في العالم، واية قوة تسيطر على اوراسيا قد يكون لها تاثير من التاثير الحاسم في التفاعلات العالمية الشيء الكبير، فحسب " بريجنسكي" فان من يسيطر على اوراسيا يسيطر على العالم.

وقد ثار جدل حاد بين رواد ومحللي الجيوسياسية حول ماهي المناطق ذات الاهمية الكبرى في الفضاء الاوراسي، وبرزت في خضم هذا الجدل منطقتان على قدر كبير من الاهمية، او لهما هي منطقة المحور الاوراسية التي كانت تشمل سيبيريا كلها واجزاء واسعة من اسيا الوسطى، ثانيها، هي منطقة قلب الارض التي كانت تشتمل على شرق اوروبا والقوقاز، اما اليوم فان القضية الجيوسياسية تتعدى مسالة الجزء الجغرافي الاكثر اهمية من اوراسيا الى التركيز على الفاعلين الاساسيين الاكثر تاثيرا في ديناميكية التفاعلات في الفضاء الاوراسي...[1]

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لهذه المنظمة

1- مجلس رؤساء الدول:

وتعتبر الهيئة الاعلى لصنع القرار في هذه المنطقة ويجتمع في قمة سنوية تعقد في عاصمة احدى الدول الاعضاء، ويقوم هذا المجلس برسم السياسة العامة لنشاطات المنظمة، بما فيها اتخاذ القرارات تجاه القضايا الدولية...[2]

2- مجلس رؤساء الحكومات:

وينظر له كثاني اعلى مجلس في المنظمة، والذي يجتمع ايضا مرة واحدة سنويا لمناقشة كافة القضايا التعاونية بين دول الاعضاء، خاصة تلك المتعلقة وقد افصحت المادة الاولى من ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون عن الاهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، والتي تتعدد بين تقوية علاقات الصداقة والجوار والثقة المتبادلة بين الدول الاعضاء، والعمل على ضمان الامن، والاستقرار في منطقة أسيا الوسطى والعمل على بناء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد عادل وعقلاني، واعتبار تعدد الاقطاب نزوعا عاما لتطور العالم المعاصر بالاضافة الى التعاون في مجال مقاومة الارهاب والانفصال والتطرف الديني، الشرور الثلاثة وكذلك

---

[1]– محمد سعد ابو عامود،" العلاقات الامريكية الصينية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، عدد 145، جوان2001)، ص 65.

[2]_ ذيابات خير سالم، " الدور الامني لمنظمة شنغهاي للتعاون"، 1996 ، ص 50.

مكافحة تجارة الاسلحة وتجارة المخدرات والهجرات الغير الشرعية والعمل كذلك على تسويغ التعاون متعدد الجوانب والمستويات بين دول الاعضاء خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والقانونية والبيئية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وفي مجال الطاقة والعمل على التعاون مع الدول الاخرى والمؤسسات الدولية في سبيل منع الصراعات الدولية وايجاد مستويات سلمية لهذه الصراعات اضافة الى ايجاد حلول ملائمة للمشكلات التي قد تظهر في القرن الحادي والعشرون .

كما حددت المادة الثانية من ميثاق المنظمة المبادئ التي يجب ان تحكم علاقات الدول الاعضاء داخل هذه المنطقة والتي كان اهمها احترام سيادة واستقلال واقاليم الدول الاعضاء اضافة الى عدم التدخل، بغض النظر عن الاهداف التي قدمها اعضاء هذه المنطقة لتبرير وجودها كاحدى اطر التعاون الاقليمي الهادف الى تعزيز علاقات الثقة والصداقة والتعاون بين دول المنطقة.

3- **مجلس وزراء الخارجية:**

وهو من الهيئات المساعدة للمجلسين السابقين ويقوم بمناقشة القضايا الدولية، وتقديم توصيات بشانها، بهدف تحديد موقف المنظمة منها .

4- **مجلس الاعمال:**

ويتالف من مجموعة من ممثلين عن الوزارات المختصة للدول الاعضاء، والذي يبحث في كيفية وضع قرارات المجالس السابقة موضع التنفيذ.

5- **مجلس المنسقين الوطنين :**

والذي ينعقد ثلاث مرات في السنة بهدف تنسيق سياسات التعاون المختلفة بين الدول الاعضاء .

6- **الجهاز الاقليمي لمكافحة الارهاب:**

وقد اعلن عن تاسيسه في15 جوان 2001 الذي يهدف الى تنسيق نشاطات الدول الاعضاء في مجال مكافحة الشرور الثلاثة ...[1]

7- **الامانة العامة:**

ومقرها بكين ويراسها امين معين من قبل مجلس رؤساء الدول لمدة ثلاث سنوات وتقوم الامانة بمهمة ادارة شؤون المنظمة والتنسيق بين اجهزة المنظمة المختلفة وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل المنظمة.[1]

[1]_ ذيابات خير سالم، مرجع سابق، ص 50.

المبحث الثاني : مكانة المتغير الامني في اطار منظمة شنغهاي

من خلال هذا الدور الامني لمنظمة شنغهاي في مواجهة التهديدات الامنية والاليات الاقتصادية

المطلب الاول الدور الامني في مواجهة التهديدات الامنية

من خلال متابعة التطورات الاقليمية والدولية التي مر بها تجمع خماسي شنغهاي في عام 1996،مرورا بالاعلان عن قيام المنظمة في عام 2001 ، ووصولا الى نهاية فترة الدراسة في عام 2013، يمكن تقسيم تطور الدور الامني للمنظمة من خلال المراحل التالية:

اولا: مرحلة التقارب الاقليمي : بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1991-1996 حيث اتخذ سلوك الدول الاعضاء بهذه المرحلة عملية التهيئة الذاتية في سبيل البحث عن القواسم المشتركة المعززة للاستقرار الاقليمي، وقد بدات هذه المرحلة باتفاقية بين بكين وموسكو بهدف اتخاذ تدابير مشتركة لترسيم الحدود بين الظرفين، ولتخفيض قواتها العسكرية على هذه الحدود، ثم ما لبثت الدولتان ان وقعتا اتفاقية امنية مماثلة عام 1992 بمشاركة كل من كازاخستان وطاجيكستان وقرجيزستان، وهدف منع النزاعات الحدودية وخلق نوع من الاستقرار الاقليمي على حدود الدول الموقعة (haxs2007).

ثانيا: مرحلة بناء الثقة الامنية بين الدول الاعضاء: 1996-2001: شهدت هذه المرحلة تطورا جديدا لعلاقات الدول الخمس(الصين- روسيا- كازاخستان- وطاجيكستان، وقرجيزستان) حيث اعلن عن قيم خماسي شنغهاي عام 1996، بعد ان وقعت الدول الخمس اتفاقية جديدة حول حل الخلافات الحدودية وتعزيز اجراءات بناء الثقة في المجال العسكري لتخفيف التوتر في المناطق الحدودية، لان الدول الاعضاء، اتبعها باتفاقية اخرى عام 1997 وقعت في موسكو حول تخفيض القوات العسكرية للدول الاعضاء في المناطق الحدودية، وقد تم في هذا اللقاء الاتفاق على عقد اجتماعات قمة سنوية في عاصمة احدى الدول الخمس (haas 2007) بعد ذلك ، وخلال قمة " خماسي شنغهاي " لعام 1998 في كازاخستان تم مناقشت الاجراءات الأمنية بما فيها محاربة الحركات الانفصالية و التطرف الديني و مكافحة تهريب الاسلحة و المخدرات و قد كان لقمة بشكيك في العاصمة القرجيزية عام 1999 اهمية خاصة اذ صدر عنها بيان القضايا الامنية

(1) _ ذيابات خير سالم، مرجع سابق، ص 51.

الاقليمية والدولية، هذه الدعوة كانت اكثر صراحة خلال القمة المنعقدة في طاجيكستان عام 2000، حيث بدت الرغبة في تعاون عسكري وامني واضحة بشكل اكثر خاصة وان اعلان القمة شدد على اهمية دعم موقف روسيا في الشيشان، وكذلك على اهمية دعم موقف الصين تجاه تايوان وبدا قلقا جراء الوضع الامني في افغانستان،كما اكد البيان بشكل مباشر على اهمية العمل على مواجهة التهديدات المحتملة بفاعلية اكثر...[1]

ثالثا مرحلة مأسسة الامن الاقليمي : 2001-2004 وفي هذه المرحلة تم الاعلان عن قيام منظمة شنقهاي عام 2001، كما تم قبول اوزباكستان لعضوية هذه المنظمة او قد انعكست الاوضاع الامنية العالمية والاقليمية بعد الحادي عشر من سبتمبر عام2001 على نشاط هذه المنطقة حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات حول مواجهة الاخطار المتصاعدة في المنطقة جراء تنامي خطر الارهاب، والنشاطات الانفصالية والجماعات المتشددة، وقد انعكس تنامي هذه الاخطار الثلاثة على توجهات اعضاء هذه المنظمة التي اجمعت خلال قمة موسكار عام2003 على تاسيس الجهاز الاقليمي لمكافحة الارهاب، خاصة وان كلا من هذه الدول تعاني من تنامي هذه الظاهرة داخل حدودها الاقليمية، والذي سجل نشاطه لاحقا حضورا ملحوظا، اذ انه عمل على احباط ما يقارب 500 نشاط ارهابي في الفترة 2001-2011 وقد تجلى مظهر هذا التعاون ايضا من خلال المناورات العسكرية التي قامت بها الدول الاعضاء، ففي تشرين الاول من عام 2002 قامت كل من الصين وقرجيزستان باجراء تمرينات عسكرية ضد العمليات الارهابية في قرجيزستان، تبعتها تمرينات مشابهة عام2003 في الاراضي الصينية والكازاخية والتي شاركت بها كافة الدول الاعضاء عدا اوزبكستان .

رابع مرحلة تبني استراتيجية امنية عالمية (2004-2013) وفي هذه المرحلة بدات منظمة شنغهاي تخرج من اطارها الاقليمي المتمثل بمحاربة الشرور الثلاثة لتحاول تقديم نفسها كمنظمة عالمية تستطيع ممارسة دور امني عالمي وقد ظهر هذا التحول من خلال العديد من المؤشرات، و قد عملت المنظمة منذ البداية على اقامة علاقات مع العديد من المنظمات العالمية والاقليمية فقد حصلت على صفة مراقب في الجمعية العامة للامم المتحدة عام 2004 وقامت بتوقيع اتفاقية تعاون حول التعاون في اجراء مكافحة الارهاب والتطرف مع

[1]- unal cevikez.turkey in a reconnecting euvasia foreign economic and security jnterests;(was shinhon center for stratigic and international studies april 206).

منظمة الاسيان وكذلك مع منظمة معاهدة الامن الجماعي، مما ساهم لاحقا في توفير منابر عالمية واقليمية تمكن منظمة شنغهاي من طرح مواقفها تجاه العديد من القضايا الاقليمية والعالمية ومؤشر ثاني يشمل المناورات العسكرية التي نفذتها المنظمة منذ عام 2002 فقد قامت باجراء العديد من المناورات العسكرية الهادفة الى تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، خاصة روسيا والصين فقد اشتملت معظمها على التدريبات العسكرية كما نضمت استخدام قاذغات قنابل بعيدة المدى وعمليات لتجسيد مضاد الطائرات، وعمليات السيطرة على المطارات والحصار البري والبحري هذه المناورات لا تقتصر على الجانب الارهابي فقط بل تتعدى الى التعاون في ردع ايه اخطار تهديدات خارجية اخرى...[1]

خامسا مرحلة عقد اتفاقية في سبتمبر 2014: تم توقيعها في دوشانبي طاجيسكان لا تقتصر هذه الاتفاقية على ارساء شروط عادلة لادارة التدفق التجاري ذي المنفعة المتبادلة من اوروبا الشرقية الى الساحل الشرقي الروسي والصين بل اصبح ايضا الاساس القائم على معاهدة التنمية الشاملة متعددة الاطراف للبنية التحتية الاقليمية وكذلك نظام متكامل للنقل البري.

سادسا مرحلة 2015 عقد اتفاقية 2015: اتفاقية شان التعاون والتفاعل بين الاعضاء المنظمة ستواصل الدول الاعضاء تعاونها في منع الانشطة الضارة وحركة الارهابين الاجانب والمسلحين والجماعات الارهابية عن طريق المراقبة الفعالة للحدود وتبادل البيانات المتعلقة بالاشخاص المشتركين او المسروقة فضلا عن اجراء تحقيقات مشتركة في جرائم الارهاب العابرة للحدود.

سابعا مرحلة من 2016–2018: اتفاقية منظمة شنقهاي للتعاون ضد الارهاب وبرنامج الدول الاعضاء في المنظمة للفترة من 2016الى 2018 يشان التعاون في مكافحة الارهاب والنزعة والتطرف.[2]

الأساليب و الخطوات العلمية نحو تحقيق الامن والإستقرار:

[1] – ذيابات خير سالم، مرجع سابق، ص 51.

[2]– http // unchronicle.un .org/ar/article/4546.

ستواصل منظمة شنغهاي للتعاون بذل جهود منسقة لمكافحة التحديات والتهديدات المشتركة للامن وتعميق الحوار وتعزيز التعاون لضمان الامن الشامل من خلال مكافحة الارهاب والارهاب الالكتروني، والنزعة الانفصالية، والتطرف، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن تعزيز امان المعلومات الدولية، والاستجابة لحالات الطوارئ.

وفي هذا الصدد، تعتزم منظمة شنغهاي للتعاون اجزاء مزيد من التطوير في هيئتها الدائمة وهي الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب، وتوضح البيانات مدى فاعلية الجهود التي بذلها الهيكل الاقليمي في مكافحة الارهاب، ففي الفترة مابين عامي 2011و 2015، وفي ظل التنسيق من جانب الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب، تمكنت السلطات في الدول الاعضاء بالمنظمة من الحيلولة دون الوقوع 20 هجوما ارهابيا كانت لا تزال في مراحل التخطيط وتفادي 650 جريمة ذات طابع ارهابي ومتطرف وازالة 440 معسكرا لتدريب الارهابيين وتجنيد 1700 من المنظمات الاعضاء في الارهاب الدولي، وتم القاء القبض على اكثر من 2700 عضو من الجماعات المسلحة المحظورة وشركائهم والاشخاص المشتبه في ارتكابهم انشطة اجرامية، بينما تم تسليم، 213 شخصا ذوي صلة بمنظمات ارهابية او متطرفة مع الحكم على العديد منهم بالسجن لفترات طويلة، تم وضع 180 مشتبها بهم على قوائم المطلوبين، وتم الكشف عن 600 قاعدة سرية مزودة باسلحة، وتمت مصادرة اكثر من 3250 جهاز للتفجير العشوائي بالاضافة الى 10000 قطعة سلاح وحوالي 450000 قطعة ذخيرة واكثر من 52 طنا من المتفجرات .

ان الاستجابة المشتركة من جانب منظمة شنغهاي للتعاون تجاه التهديد المتزايد باستمرار التطرف هي اتفاقية المنظمة لمكافحة التطرف ، وتم تبنيها في القمة في استانا، سوف يعزز هذا المستند من الاطار القانوني الدولي لمواجهة التحديات والتهديدات المستجدة، الى جانب اتفاقية شنغهاي لمكافحة الارهاب والنزعة الانفصالية والتطرف، وبرنامج دول الاعضاء في المنظمة لفترة 2016 الى 2018 بشان التعاون في مكافحة الارهاب الدولي الصادر في استانا، هو اداة سياسية هامة تتضمن تقسيما لحالة شؤون واساليب دعم القوات المشتركة في كفاحنا ضد الارهاب، ودعوتنا الى المجتمع الدولي للاتحاد في اطار تحالف دولي واسع النطاق لمجابهة هذا التهديد العالمي الخطير.[1]

(1) http://www.eia.gov/countries/index.cf?top.com web page 22/1/2014 p :50

مكافحة الاتجار غير المشروعة بالمخدرات من بين اولويات منظمة شنغهاي للتعاون:

يظل انتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة من اخطر التهديدات التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين، وستواصل المنظمة تطوير التعاون وتنسيق الاجراءات التي تتخذها الدول الاعضاء لمكافحة هذا التهديد استنادا الى اتفاقية عام 2004 بشان التعاون بين الدول الاعضاء في المنظمة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وبيان رؤساء الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشان تهديدات المخدرات لعام 2015 ووفقا لاحكام اتفاقية الامم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة بشان مشكلة المخدرات في العالم التي عقدت في افريل 2016 في نيويورك، وفي سياق عمليات خاصة لمكافحة المخدرات اجريت داخل اقاليم منظمات شنغهاي للتعاون على مدى السنوات الخمس الماضية، تم ضبط 69 طنا من مادة الهيروين المميتة من التجار مما يدل على فعالية جهودنا المشتركة في هذا المجال، ويشكل هذا الرقم حوالي 14% من العقاقير المصدرة في جميع انحاء العالم، كما ساعد التعاون الفعال فيما بين هيئات انقاذ القانون في ضبط 75 طنا من السلائف المستخدمة في الانتاج غير المشروع للسموم المخدرة واثبتت التعاون بين سلطات الدول الاعضاء في المنظمة نجاحا الى حد ما الا انه من اجل مكافحة تهديد المخدرات على نحو فعال سيكون من الضروري دعم جهود المجتمع الدولي ككل وفي هذا الصدد تعتزم المنظمة مواصلة تعاونها الوثيق مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة... [2]

المطلب الثاني : الاليات الاقتصادية لمواجهة التهديدات الامنية

[2] _ وكالة الأنباء السورية، "سانا"، قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون يؤكدون رفضهم أي تدخل في الشأن السوري من دون تفويض من مجلس الأمن بما فيه التدخل العسكري، دمشق، تاريخ 2013/01/23
http://sana.sylara/3/2013/09/13/502259.htm

التنمية الاقتصادية غير المتكافئة في مختلف انحاء العالم تؤدي بصورة متزايدة الى التطرف والى حالات النزاع التي تهدد الحياة في نهاية المطاف، وتؤدي الاتجاهات السلبية في التنمية الاقتصادية العالمية التي تكشف الاختلالات القائمة التي تساهم بدورها في تزايد عدد التهديدات والتحديات التي تواجه الامن والتنمية المستدامة، وفي ضوء ذلك، فان منظمة شنغهاي للتعاون تمثل تعاونا دوليا واسع النطاق في توفير الرواج للانتعاش الاقتصادي العالمي وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، والحفاظ على نمو مستدام وديناميكي ومتوازن وشامل في بيئة سريعة العولمة، وفي الوقت نفسه، توافق الدول الاعضاء في المنظمة على ان التجارة العالمية يجب ان تتم وفقا لمبادئ الشفافية وعدم التمييز وعدم مقبولية الممارسات الحمائية، ويجب ان تستند التجارة الى قواعد تطبق بالتساوي على جميع المشاركين ومن المهم ازالة الحواجز الجمركية التجارية القائمة ومنع نشوء حواجز جديدة وذلك من اجل تسهيل تشكيل اقتصاد عالمي مفتوح يعزز النظام التجاري المتعدد الاطراف.

وستقوم منظمة شنغهاي للتعاون باتخاذ اجراءات وتعزيز البنية الاساسية وبناء المجمعات الصناعية كلما سمحت الظروف المناسبة، وكذلك تحسين جودة حياة السكان.

ومن الخطوات العملية الهامة في هذا الاتجاه تنفيذ اتفاقية حكومات الدول الاعضاء في منظمة شنقهاي للتعاون بشان تهيئة الظروف المواتية للنقل البري الدولي، والتي تم توقيعها في دوشانبي، طاجيكستان في سبتمبر 2012، ولا تقتصر هذه الاتفاقية على ارساء شروط عادلة لادارة التدفق التجاري ذي المنفعة المتبادلة من اوروبا الشرقية الى الساحل الشرقي الروسي الصيني بل اصبح ايضا الاساس القائم على معاهدة التنمية الشاملة متعددة الاطراف للبنية التحتية الاقليمية، وكذلك نظام متكامل للنقل البري.[1]

اليات اقتصادية:

اولا : تعتبر منظمة شنغهاي جل اهتمامها في التركيز على الجهود منذ 5 سنوات نحو تعزيز اسس التعاون الاقتصادي اكثر من غيره، من الجوانب لاسيما بعد ان اقرت المنظمة برنامجا للتعاون التجاري الاقتصادي أكثر

[1]– وكالة الأنباء السورية، مرجع سابق.

من غيره من الجوانب لا سيما بعد أن أقرت المنظمة برنامجا للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الامد حتى عام 2020 خاصة بلدان المنظمة تتوافر لديها من امكانات كبيرة للعمل المشترك.

ثانيا: أبرز أهداف منظمة شنغهاي

- مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة والتي اطلقت عليها الشرور الثلاثة الارهاب، التطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية.
- محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود وفق الية مشتركة.
- التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة وبين بقية اعضاء المنظمة .

ثالثا: ان المصالح المشتركة التي جمعت بين دول الاعضاء وتحتاج بعض دول المنظمة لاسيما روسيا وكازاخستان واوزباكستان التي تحوي باطن اراضيها، كميات ضخمة من مصادر الطاقة والمعادن المختلفة، فيما تعد الصين واحدة من اكبر مستهلكي الطاقة في العالم.

وتستخدم الصين منظمة شنغهاي لزيادة نفوذها الاقتصادي في دول اسيا الوسطى فيما نجد الاخيرة مهتمة بنفوذ الصين في منطقتها بهدف الموازنة بين هذا الدور وكل من الدورين الروسي والامريكي المؤثرين في اسيا الوسطى، اما بالنسبة لروسيا فان المنظمة تشكل لها وسيلة من وسائل تنمية اقتصادها وتعزيز قوته والابقاء على وجودها وتاثيرها في اهم مناطق نفوذها الا وهي اسيا الوسطى.[1]

الاليات الاقتصادية لمواجهة التهديدات الامنية:

أولا: الية الحوار والشراكة:

تمثل الية الجوار والشراكة اداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار حيث تم من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الاعضاء في سياسة الجوار وكذلك اسيا وتعد اداة التعاون ويريدها قسم المعونات الاوراسية للتنمية والذي يتم من خلاله تجميد القرارات السياسية وترجمتها على ارض الواقع.

---

[1]– إبتسام محمد العامري، " منظمة شنغهاي للتعوان الإقليمي بتاريخ 14 مارس 2013" ، ص55، cis.uobaghdad.eduig

وتعد الالية الاقتصادية منذ افتتاح نشاطها وحلت ايضا محل الية المساعدة التقنية لفائدة مجموعة البلدان المستقلة في وسط وشرق اوروبا وكذلك محل اليات مالية اخرى.

الاهداف:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الانسان.
- تيسير الانتقال الى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة .
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الارهاب والهجرة الغير شرعية ، حل النزاعات، دولة القانون وغيرها.

ثانيا الموازنة: تقدر موازنة الالية بقيمة 12 مليون يورو خلال الفترة 2007 – 2013 الجزء الاكبر من موازننة المالية ينفق في تمويل برامج التعاون والثنائي ومبادرات البلد المعني،فيما يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب للفترة 2007 – 2013 ب 333 مليون يورو باولويات تعاون رئيسية تم تحديدها في اوروبا وتشمل:

- الحوار السياسي: العدل والامن والحرية والهجرة.
- الشراكة الاقتصادية والمالية : الاقتصاد لطاقة البيئية ، مجتمع المعلومات النقل.
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية: الاعلام والوسائل السمعية البصرية الثقافية، قضايا المساواة بين المراة والرجل والسلطات المحلية.

ثالثا يورميد للهجرة: هو مشروع اقليمي جديد يسعى للمساهمة في تطوير حيز اوروبي للتعاون في مجال الهجرة ويدعم البلدان الشريكة في جهودها من اجل ايجاد حلول لمختلف اشكال الهجرة اعلان برشلونة الذي يدعوا الى الارتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة، والاندماج الاجتماعي القضاء والامن وذلك من خلال مقاربة شاملة ومتكاملة تشدد على الدعم المتواصل للاهداف الواردة وتسلط الضوء على الحاجة الى تحسين التعاون العلمي على المستوى الاقليمي.[1]

[1]– http://www.arab.ipu.org/publication/joumal/v102/point.htm

المبحث الثالث: الدور الامني لمنظمة شنغهاي بين الاقليمية والعالمية :

من خلال هذا المبحث نتطرق الى الانتقال منظمة شنغهاي من الدور الاقليمي الى العالمي وذلك عبر معالجتها لقضايا ذات اهمية وبعد عالمي وهذا ما يجعل من المنظمة امام مواجهة بظهور تعددية الاقطاب

المطلب الاول: منظمة شنقهاي التوجه نحو العالمية

عالجت منظمة (SCO) منذ نشاتها سنة 2001 الكثير من المشكلات التي انشات من اجلها، كتعزيز الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الدول الاعضاء، الى جانب تطوير التعاون الفاعل بينهما في السياسة والتجارة والاقتصاد والعلوم التكنولوجيا والثقافة وفي الشؤون التربية والطاقة والسياحة وحماية البيئة والعمل على محاربة الجريمة المنظمة، ومواجهة المخاطر المشتركة التي تواجهها واهمها: الارهاب وحركات الانفصال في بعض اقاليمها، والتطرف الديني، كذلك محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر حدودها، وفق الية مشتركة بينها آخرها توفير السلام والامن والاستقرار في المنطقة، وهذه كلها قضايا داخلية تعاني منها الدول الاعضاء.

ويرى الكثير من المحللين ان الفترة الممتدة من عام 2005 حتى القمة الاخيرة في دوشنة 2014 انتقلت المنظمة من وضع التنظيم الاقليمي ذي الهدف الامني المحدود وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار الطاقة والنقل والسياحة الى التنظيم الادولي الفاعل والهادف لتاسيس نظام عالمي متعدد الاقطابّ، وتخفيف هيمنة الولايات المتحدة القطب العالمي الوحيد على قضايا الامن والتنمية على المستويين الاقليمي والعالمي من خلال عقد عدة اجتماعات للمنظمة:

اولا: اذ دعا البيان الختامي لاجتماع دول المنظمة في شنغهاي عام 2005 الولايات المتحدة الى تحديد موعد الاغلاق قواعدها العسكرية في دول اسيا الوسطى، ما شجع جمهورية اوزباكستان على طرد القوات الامريكية من قاعدة كارشي خان اباد الجوية وجمهورية قيرغيزيا على اغلاق قاعدة ماناس في مطار بشكيك ، بينما طالب البيان الختامي للمنظمة في اجتماع القمة التاسعة بمدينة في مدينة ايكاترينرغ yekatennburg في

منطقة الاورال (روسيا) خلال الفترة مابين 15-16 يونيو 2009 بالتوجه الى النظام المتعدد الاقطاب في العالم باعتباره امر لا مفر منه...[1]

في ظل وجود دلالات متنامية لقدرة المنظمات الاقليمية على حل المشاكل والازمات الكونية واعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على العدالة والمساواة.

ثانيا : كما دعت القمة الثالثة عشر قبل الاخيرة يومي 13-14 سبتمبر 2013 التي انعقدت في العاصمة القرعيزية بشكيك، في بيانها الختامي المجموعة السداسية الى استئناف المفاوضات السداسية بسرعة حول المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وكذا بناء افغانستان السلمية والمستقلة، واعلاء الدور المحوري للامم المتحدة في عملية التسوية السلمية للقضية الافغانية وتهيئة الظروف المواتية للاسراع في احلال السلام واعمار افغانستان.

ثالثا: كما كان لمنظمة شنغهاي موقف من الازمة السورية اذ دعت القمة الاخيرة التي انعقدت في دوشنبه 12 سبتمبر 2014 الى تسوية الازمة السورية بالطرق السياسية والدبلوماسية وذلك عبر حوار سوري شامل كما رحبت بنجاح عملية تدمير الاسلحة الكيماوية التي انتهت تحت اشراف دولي وبالتوازي مع رحب بيان دوشنبه بتوقيع بروتوكول " منيسك" الرامي الى تنفيذ خطة الرئيس الاوكراني ومبادرة الرئيس الروسي حول تسوية الازمة الاوكرانية .

وفي معرض التعبير الذي طرا على المنظمة شنغهاي للتعاون على مدار اكثر من عقد من الزمن يؤكد المحللون انها تحولت الى لاعب دولي كبير واصبحت رمزا لتسريح تعددية الاقطاب في العلاقات الدولية ومما يدل على صحة ذلك مواقف المنظمة المشترك حيال المسائل الاقليمية كسورية وايران وكذا انخراط الهند وباكستان وافغانستان في تلك نشاطات المنظمة.

على الصعيد الدولي نجد القوتين الكبرتين في المنظمة روسيا والصين تتفقان على عديد المسائل كرفضها لتركيبة النظام الدولي الحالي وتوزيع القوة فيه اذ لا يفوت مسؤولي الدولتين فرصة الا وقدموا تصريحات مشتركة

[1]_ عبد الحق دعمان،" التحالف الشرقي المقبل"، منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، سياسات عربية، العدد16 (الجزائر 2015)ص 98-99

حول رفض النظام الاحادي القطبية مع التركيز على محوريه الامم المتحدة ومجلس الامن في مجال حفظ السلم والامن الدوليين...[1]

ونضرا لفشل جهود الدولتين المنفردة لمنع الولايات المتحدة الامريكية من المضي في اتمام مشروع الدرع الصاروخي لم تجد روسيا والصين ومن ورائها دول اسيا الوسطى بدا من التنسيق جهودهما في هذا المجال للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي من خلال المشاريع قرار اقترحتها الدولتان في الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن... [1]

المطلب الثاني : منظمة شنغهاي وتعددية الاقطاب

لقد اقر مدير وكالة الاستخبارات الامريكية(cia) مايكل هايدن ان معدلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي شهدت سيطرة امريكية احادية على العالم في كافة المجالات قد انتهت مع صعود تاثير اطراف اخرى سواءا اكانت حكومات ام اطرافا مستقلة او منظمات اقليمية وازدياد تاثيرها في مسرح الاحداث العالمية.

وتضم منظمة شنغهاي للتعاون في عضويتها دولا (اورو– اسيوية) كما ستشهد في المستقبل القريب انضمام اثنين من اكبر البلدان الاسيوية فقد ايدت موسكوا والصين طلب الهند وباكستان الانظمام الى هذه المنظمة وكان الحديث يدور في السابق حول امكان انضمام ايران ايضا بهذا التكوين الجيوبولتيكي تمتلك المنظمة امكانا كبيرا لتكون واحدة من المنظمات الاممية لتتحول بالتدريج الى لاعب بارز على الساحة الدولية.

وفي هذا السياق يمكن ان نعدد اربعة اراء تعتقد بصعود المنظمة كقوة في ظل تعدد الاقطاب .

اولا: يرى " اربيل كوهن" الباحث البارز في دائرة الدراسات الروسية الاوراسية في هارتيج فاونديشن " الذي يقول ان " عودة الصين الى حديقتها الخلفية في اسيا الوسطى بعد غياب دام الف عام وعودة روسيا الى

[1]– نعوم تشومسكي، " الهيمنة ام البقاء السعي الامريكي الى السيطرة على العالم"، (بيروت، دار الكتاب العربيّ،2004)، ص27.

[1]– نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 27.

ممتلكاتها القديمة في الاتحاد السوفياتي السابق يجب ان تدقا اجراس الانذار في واشنطن ليس فقط حيال وجودها في هذه المنطقة الغنية بالطاقة بل ايضا ازاء مستقبل زعامتها العالمية... [2]

ثانيا: صحيفة " الغاريان " البريطانية التي اعادت الى الاذهان ان منظمة شنغهاي حددت في وقت مبكر من عام1999 هدفها باقامة نظام عالمي تعددي جديد حين شدد كل من الرئيسين الصيني ريانغ زميني والروسي بوريس يلسين على " ايمانهما بضرورة اقامة نظام عالمي تعددي يحل مكان النظام الحالي الامريكي

ثالثا: القمة الثالثة عشرة الاخيرة لمنظمة شنقهاي للتعاون التي عقدت في العاصمة القرغيزية بشكيك يومي 13و2013/14 واللقاءات الثنائية ولاسيما بين الرئيس الايراني الجديد حسن روحاني والرئيس الصيني تشي جين بينج وبوتين الى مصادر عنها بعد هذه اللقاءات، اذ شكلت هذه اللقاءات كما لاحظ مراقبون غربيون نواة عملية لسياسات جديدة وتحالفات قوية تتجه الى بناء نظام دولي جديد.

رابعا: عبر عنه مراسل "بي،بي،سي " الذي يغطي قمة بشكيك حين قال " ثمة مؤشرات عدة برزت من قمة هذا العام بان العاهدة شنغهاي بدات تاخذ دورها بشكل جدي للغاية، والرسالة التي وجهتها هذه المرة هي ان العالم اكبر من الغرب.

ومن المهم التاكيد على ان هذا التنظيم يتكون من عضويتين دائمين في مجلس الامن الدولي، وفي الوقت نفسه اثنين من البلدان الاعضاء ga مهمة (روسيا والصين) وهما النوويتان بين الدول الاعضاء (مرة اخرى روسيا والصين) وغيرها ثلاث قوى نووية بين الدول المراقبة الهند و باكستان و ايران و هما من أكثر سكانا في العالم (الصين والهند) واثنين من الاقتصادات الرئيسية توسيع (الهند والصين مرة اخرى) وثلاثة من اصل اربعة اعضاء من دول البريكس (البرازيل، وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) والمنتجين والمستهلكين الرئيسي للطاقة (الصين والهند) وعلى مساحة تقدر ب 37 مليون كيلومتر مربع واكثر من 3 مليارات نسمة (60%) من سكان العالم، فمن الواضح ان واقعا مثل منظمة شنغهاي للتعاون لا يمكن ولا يجب الاستهانة او ما هو اسوا تجاهلها... [1]

---

[2]– منظمة شنغهاي للتعاون تدخل عقدها الثاني " ابناء موسكو شوهد 2014/4/6 على الرابط
hhtp/ www.anbamoscow.com/ world/ 20120606/375480300 . html

[1]– انباء موسكو، مرجع سابق.

ومع تحول الصين الى اكبر مركز اقتصادي اذ ستصبح كما تقوم سيناريوهات الاقتصاد الاول في العالم مع مطلع 2020 وتحولها بمساعدة روسيا اما بالتحالف العسكري معها واما بتزويدها بالاسلحة الحديثة الى قوة عسكرية ضاربة، فان موازين القوى يمكن ان تنقلب في القارة الاوراسية من ناحية وستعمل من ناحية اخرى على تفريغ النصر الذي حققته امريكا في الحرب الباردة من محتواه ويحولها ثانية الى دولة تدافع عن نفسها مما سيعصف بسياسة القطب الواحد في العلاقات الدولية كما سبق ان عصفت الحرب الباردة بالمعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي.

كما ان القدرات الاقتصادية والعسكرية لدول المنتدى توازي القدرات العسكرية الامريكية اما في حال توحيد القوتين العسكريتين لروسيا والصين فانهما سيتفوقان على الولايات المتحدة الامريكية في عدة جوانب اهمها مضادات الصواريخ التي تملكها روسيا وحدها دون غيرها ما سيجعل مشروع الدرع الامريكي المضاد للصواريخ حجر الاساس في التفوق الامريكي عديم الجدوى بالاضافة الى ذلك فان دخول الهند وباكستان اليها قد يشكل رجحانا مهما على الصعيد الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي العالمي،كذلك انضمام ايران ببرنامجها النووي، وربما كوريا الشمالية مستقبلا فتكون في هذه الحالة امام اربع قوى نووية (روسيا والصين والهند، وباكستان) وهكذا تميل موازين القوى في هذه الحالة لصالح بكين وموسكو (منظمة شنغهاي ولغير صالح واشنطن الامر الذي فسره البعض بان المنظمة تعمل لتكون وريثه لحلف وارسوا .

يمكن القول ان منظمة شنغهاي وتحالفاتها الناشئة بعيدة عن تمثل بديلا او ان تشكل قطبا موازيا امام القوى الراسخة لحلف الناتو والولايات المتحدة الامريكية والغرب بصفة عامة صحيح انها نجحت في تحقيق الهدف الاول والاهم الذي كانت تسعى اليه كل من الصين وروسيا وهو منع انفلات الاوضاع والازمات بالقرب منها لكي لا تحصل الولايات المتحدة على مبرر او محفز للتدخل السياسي والعسكري في (الفناء الخلفي) او المنطقة القريبة من حدودها وكذلك المطالبة بالخروج المبكر للقوات الامريكية من منطقة اسيا الوسطى عموما... [1]

فهناك عقبات كثيرة تحول دون بروز شنغهاي قطبا دوليا جديدا اهمها التنافس على النفوذ ومشكل تسلسل الاولويات بين موسكو وبكين اذ تميل موسكو الى التركيز على المسائل الامنية فيما تنحاز بكين

---

(1)- t.tugsbilguun.does the shanghairepresent anexample of military the mongolian journal affair sno 15.16.mangolia (2008-2009-p94.

للتركيز على التعاون الاقتصادي بعبارة اخرى روسيا تريد ان تكون منظمة شنغهاي وسيلة لتدعيم الوجود الاستراتيجي الروسي في اسيا الوسطى،في حين تريد الصين ان تكون المنظمة اداة المد نفوذها الاقتصادي وما يبرز ذلك ان الصين هي المستورد الاول للطاقة وعليه فمن الضروري ان تركز على النمو الاقتصادي، في حين ان روسيا هي مصدرة الطاقة وعليه يكون مثل امن الطاقة يدفع للالتقاء المصالح بين الصين وروسيا، وقد اكدت على ذلك من خلال استراتيجية الروسية 12 ماي 2009 والتي اكدت على موضوع الامن من خلال التنمية الاقتصادية، والقوة العسكرية اللازمة لحماية امن امدادات الطاقة بالاضافة الى ذلك فان منظمة شنغهاي لاتعد نفسها حلفا منافسا للولايات المتحدة الامريكية فكل من دولها علاقات واسعة معها، ولا تعتزم التضحية بها، ثم هناك مواقف متباينة بين روسيا والصين في جنوب اسيا ففي حين تدعم الثانية باكستان بقوة تجد الاولى مصالحها مع الهند وهذه لفظة قد لا يحلها انضمام الهند وباكستان معا الى معاهدة شنغهاي بل قد يعقدها اذ لم تحل ازمة كشمير.

وعليه يمكن القول انه منظمة شنغهاي قطبا دوليا جديدا لكن تشكل المنظمة واستمرارها اضافة الى دول البريكس (brics) قوة دولية يمكن ان تكون اللبنة الاولى والمؤثرة للانطلاق نظام عالمي تعددي في المستقبل...[1]

المطلب الثالث : تقييم اسهامات منظمة شنغهاي في الامن الاقليمي

استنادا الى الالتزام الصارم لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا وكذا السعي الدؤوب لتحقيق اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة فان منظمة شنغهاي للتعاون تتحلى باعتقاد راسخ بان هذا القانون هو وسيلة دبلوماسية لا مثيل لها لحل النزاعات، وفي هذا الصدد تواصل المنظمة دعمها للدور التنسيقي الاكبر وضوحا للامم المتحدة في العلاقات مع التركيز على مزيد من التطوير للتعاون الوثيق مع تلك المنظمة العالمية وعليه يمكن ادراج اسهامات المنظمة في تحقيق الامن الاقليمي في النقاط التالية:

---

(1)– vistina .y.lin « nato and the shanghai cooperation organization new energy geopolitics for transatlantic all iance » aic gs transatlantic perspectives augest 2009 at http // bit ly 1 gurin8.

- تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والتي اسهمت، بدورها بشكل واضح في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التحديات والتهديدات المشتركة للامن ومواجهة" التحديات والتهديدات المشتركة" الذي انعقد في نوفمبر 2016 في نيويورك.
- والحدث الفرعي رفيع المستوى بشان " الامم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مجال مكافحة المخدرات: التهديدات المشتركة والاجراءات المشتركة، الذي انعقد بالتعاون في مارس 2017 في فينا.[2]
- تعتزم منظمة شنغهاي للتعاون(sco) اجراء مزيد من التطوير في هيئتها الدائمة وهي الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب(rats) وتوضيح البيانات بوضوح مدى فعالية الجهود التي بذلها الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب rats ففي الفترة مابين عامي 2011و2015 وفي ظل التنسيق من جانب الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب rats تمكنت السلطات في الدول الاعضاء بالمنظمة من الحيلولة دون وقوع 20 هجوما ارهابيا كانت لا تزال في مراحل التخطيط وتفادي 650جريمة ذات طابع ارهابي ومتطرف، وازالة 440 معسكر لتدريب الارهابيين وتجنيد 1700 من المنظمات الاعضاء في الارهاب الدولي.
- وتم القاء القبض على اكثر من 2700 عضوا من الجماعات المسلحة المحظورة وشركائهم والاشخاص المشتبه في ارتكابهم انشطة اجرامية بينما تم تسليم 213 شخصا ذوي صلة بمنظمات ارهابية او متطرفة مع الحكم على العديد منهم بالسجن لفترات طويلة تم وضع 180 مشتبها بهم على قوائم المطلوبين تم الكشف عن 600 قاعدة سرية مزودة باسلحة وتمت مصادرة اكثر من 3250 جهازا للتفجير العشوائي، بالاضافة الى 10.000 قطعة سلاح وحوالي 450.000 قطعة ذخيرة واكثر من 52 طنا من المتفجرات .
- الاستجابة المشتركة من الجانب منظمة شنغهاي للتاعاون تجاه التهديد المتزايد باستمرار للتطرف هي اتفاقية المنظمة لمكافحة التطرف وتم تبنيها في القمة في استانا .
- يعزز هذا المستند من الاطار القانوني الدولي لمواجهة التحديات والتهديدات المستجدة الى جانب اتفاقية شنغهاي لمكافحة الارهاب والنزعة الانفصالية والتطرف.

---

[2] _ نفس المرجع.

- اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون ضد الارهاب وبرنامج الدول الاعضاء في المنظمة للفترة من 2016 الى 2018 بشان التعاون مكافحة الارهاب والنزعة الانفصالية . ...[1]
- التمسك باحكام اتفاقية عام 2006 بشان التعاون في تحديد وقبول قنوات الاختراق في منطقة الدول الاعضاء في المنظمة من الافراد المشاركين في الانشطة الارهابية والانفصالية والمتطرفة فضلا عن اتفاقية عام 2015 بشان التعاون والتفاعل بين اعضاء المنظمة ستواصل الدول الاعضاء تعاونها في منع الانشطة الضارة وحركة الارهابيين الاجانب والمسلحين والجماعات الارهابية عن طريق المراقبة الفعالة للحدود، وتبادل البيانات المتعلقة بالاشخاص المشتركين في انشطة ارهابية وتحديد وثائق الهوية المزورة او المسروقة فضلا عن اجراء تحقيقات مشتركة في جرائم الارهاب العابرة للحدود

وبالرغم من ان منظمة شنغهاي للتعاون ليست تحالفا عسكريا الا ان صراعها في الخطوط الامامية ضد التهديدات الارهابية يتطلب منا مواصلة تطوير وتعزيز الاليات الساعية الى القضاء الكامل على الانشطة الارهابية وفي هذا الصدد ستواصل منظمة شنغهاي للتعاون مناوراتها التدريبية المقررة لمكافحة الارهاب بما في ذلك اعمال بعثة السلام بمنظمة شنغهاي للتعاون...[1]

(1)– vistina .y.lin « nato and the shanghai cooperation organization new energy geopolitics for transatlantic all iance » aic gs transatlantic perspectives augest 2009 at http // bit ly 1 gurin8.

(1)– vistina .y.lin « nato and the shanghai cooperation organization new energy geopolitics for transatlantic all iance » aic gs transatlantic perspectives augest 2009 at http // bit ly 1 gurin8.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستنتج ان منظمة شنغهاي للتعاون سعت منذ نشاتها الى تحقيق واثبات دورها كمنظمة اقليمية لها دور فعال على المستوى الاقليمي والعالمي من خلال تركيزها على عدة نقاط تتمثل فيما يلي :

- التعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد امن المنطقة وتنبع من مصادر ثلاث هي : الارهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية.
- محاربة الانشطة الغير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وخاصة ان جميعها تقع قرب مناطق الزراعة والانتاج.
- سعيها اي المنظمة لابقاء منطقة اسيا الوسطى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.
- كما انها تهدف الى تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي مجالات اخرى .
- كما سعت ايضا منظمة شنغهاي للتعهاون لتحقيق وصيانة الامن الاقليمي وتامين الاستقرار والسلام واعتبار امن اوراسيا ينبع من امن اسيا الوسطى.
- عملت المنظمة على تطوير الافكار وتقديمها للوصول الى نظام سياسي واقتصادي عالمي عادل وعقلاني متوازن.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من النتائج:

- أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن إستغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهماتها في الإقتصاد العالمي و تحسين قدرتها على المنافسة.
- أن التكتلات الإقتصادية الناجمة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة و الدول الصناعية الناشئة و التي تسعى إلى تحرير التجارة، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو إقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء الترتيبات الإقليمية.
- أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية خاصة مع تعاظم دورها في الإقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطار و آلية للتكامل و إندماج إقتصادي الذي يجمعها تجاور جغرافي، مصالح مشتركة.
- إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تفسر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، فتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء و نقطة إنطلاق نحو إزالة الحواجز و تحقيق مزيد من إنفتاح الأسواق و تحرير التجارة العالمية.
- المستوى الإقليمي للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بسبب التأثير المتزايد للديناميكيات الأمنية عليها، حتى لوكان مصدر التهديد متدفق من دولة واحدة.
- إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات من شأنه أن يعيق و يمنع التوترات بين الدول و تحقيق مايعرف بالأمن الشامل على الأقل على المستوى الإقليمي بصورة أولية، ثم ينتشر على المستوى العالمي، ففي النهاية العالم ماهو إلا مجموعة من الأقاليم، إذا تحققت هذه الآليات نجاحا في أحد هذه الأقاليم من شأن ذلك أن يخلق معايير تصبح بمثابة نماذج نظرية، يمكن في حال تتبعها تحقيق الأمن و الإستقرار في مختلف الأقاليم.
- نظرية المركب الأمني هي نظرية قائمة على رسم سيناريوهات المستقبل، و ذلك لأنها تمتلك قدرات تنبؤية كبيرة في معرفة السلوكيات المستقبلية للإطراف و الآثار المحتملة في هذه السلوكيات.

- إن منظمة شنغهاي كانت خطوة في إتجاه تعزيز و عودة حالت التعددية القطبية في العالم نتيجة للإلتقاء الجهود الروسية الصينية و الرغبة المشتركة لكلا البلدين في كسر حالة القطبية العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن العصر الحالي عصر الفضاءات و التكتلات الإقليمية و الدولية، حيث تعد إلتقاء المصالح و التوجهات هي الخطوة الرئيسية في إقامة هذه التكتلات

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1- الأقداحي محمود هشام، " العلاقات الإقتصادية المعاصرة"، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية ،2009.

2- إكرام عبد الرحيم، " التحديات المستقبلية والتكتل الإقتصادي العربي والتكتلات البديلة"، القاهرة، مكتبة مربولي2002.

3- الإمام محمود محمد،" التكامل الإقصادي بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000..

4- اونج أوتسن" الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين"،أبوظبي، مركز الدراسات والأبحاث،2014.

5- تشومسكي نعوم،" الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم"، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004.

6- جندلي عبد الناصر، " التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"،الجزائر ،دار الجلدونية،2007.

7- الجوهري يسري،" دراسات في جغرافيا الموارد الإقتصادية "، الإسكندرية نشأة المعارف 1975.

8- خواجكية محمد هشام،" التكتلات الإقتصادية الدولية"، سوريا، مديرية المطبوعات الجامعية، 1972.

9- ربيع حامد،" نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، مصر،دار المواقف العربي 1984.

10- ستيف، جون بيليس، " عولمة السياسة العالمية"،مركز الخليج للأبحاث،2014.

11- عامر مصباح، "التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية"، القاهرة، دار الكتاب الحدي،2014.

12- عبد السلام رفيقي،" قراءة منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني"، مركز الجزيرة للدراسات،2006.

13- غريفيش مارتن، تير أوكالاهان،" المفاهيم الأسياسية في العلاقات الدولية"، الإمارات العربية، مركز الخليج للأبحاث ،1981.

14- ليندة عكروم، " تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين الشمال وجنوب المتوسط"، ط1،عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع2011.

15- مظلوم جمال،" التعاون الصيني والروسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون السياسة الدولية"، القاهرة،مطابع الأهرام التجارية،2006.

المجلات:

1- أبو عامود محمد سعد،" العلاقات الأمريكية الصينية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،مؤسسة الأهرام، العدد145، 2001.

2- جراية الصادق،" تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة،العدد08،الوادي،2014.

3- دحمان عبد الحق،" التحالف الشرقي المقبل لمنظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية،عالمية السياسات العربية،العدد16،الجزائر،2015.

4- شريفي طرفة،محمود يوسف عبد العزيز،" دور منظمة شنغهاي للتعاون في إنهاء حالة الأحادية القطبية وموقفها من الأزمة السورية،العدد05، سوريا،2014.

5- شهرزاد أدمام،" الطبيعة اللاتمالية للتهديدات الأمنية الجديدة، العدد01،الجزائر،2013.

6- عبدالله الحريبي سليمان،" مفهوم الأمن ومستوياته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر،العدد،54، الكويت.

7- علوي مصطفى،"الأمن الإقليمي بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، المجلة العربية السياسية، العدد04، 2004.

8- مصطفى كامل محمد،" الأمن الإقليمي وإستقرار الشرق الأوسط المخاطر والفرص،العدد 126،1996.

9- المنذر الرزقي،" من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5، مجلة البرلمان العربي، العدد102، 2007.

مذكرات:

1- أمينة دير، أثر التهديدات االبيئية على وقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة في العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

2- بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011.

3- تباني وهيبة، " الأمن المتوسطي في إطار إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة ظاهرة الإرهاب"،مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، دراسات متوسطية ومغاربية الأمن التعاوني جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

4- رميدي،" التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ومستقبل التكامل الإقتصادي في الدول النامية،دراسة تجارب مختلفة، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2007.

5- سهام بجاوية، " الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق الإقتصاد العربي، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005.

6- شاكري قويدر،" التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية"، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات مغاربية، الجزائر03، 2015.

7- روابح عبد الرحمان ،" حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء المتغيرات الإقصادية الحديثة، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة،كلية العلوم الإقتصادية،2013.

8- عصموني خليفة،" التكامل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودور تحقيق الوحدة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان،2015.

9- لدمية فريحة،" إسترتيجيات الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010.

10- جصاص لبنى،" دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة رابطة جنوب آسيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،2011.

11- معمر خالد، التنظير في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحدا 11 سبتمبر،مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.

المراجع الأجنبية و مواقع الانترنت:

الكتب:

- Barry Buzan peol states and fear : the national security prolem in international relational bright on havvster stev wheat shea f 199.
- Christina.y.lin Nato and the shanghai cooperation organization New Enrgy Geopolitices for transatlantic Alliance Aic GSTransatlantic perspectives August 2009 at http://bit by.
- Unalcevikez Turkey in a reconecting Evvasia foreign Economicand Security Intrests (washinghon: center for strategic and international studies April2016.

مواقع الانترنت:

1- http // unchronicle.un .org/ar/article/4546.
2- http://www.arab.ipu.org/publication/joumal/v102/point.htm
3- http://www.eia.gov/countries/index.cf?top.com web page 22/1/2014 p :50
4- t.tugsbilguun.does the shanghairepresent anexample of military the mongolian journal affair sno 15.16.mangolia (2008-2009-p94).
5- unal cevikez.turkey in a reconnecting euvasia foreign economic and security jnterests;(was shinhon center for stratigic and international studies april 206).
6- vistina .y.lin « nato and the shanghai cooperation organization new energy geopolitics for transatlantic all iance » aic gs transatlantic perspectives augest 2009 at http // bit ly 1 gurin8.

7- إبتسام محمد العامري، " منظمة شنغهاي للتعوان الإقليمي بتاريخ 14 مارس 2013cis.uobaghdad.eduig"، ص55،
8- منظمة شنغهاي للتعاون تدخل عقدها الثاني " ابناء موسكو شوهد 2014/4/6 على الرابط hhtp/ www.anbamoscow.com/ world/ 20120606/375480300 . html.
9- وكالة الأنباء السورية، "سانا"، قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون يؤكدون رفضهم أي تدخل في الشأن السوري من دون تفويض من مجلس الأمن بما فيه التدخل العسكري، دمشق، تاريخ 2013/01/23 http://sana.sylara/3/2013/09/13/502259.htm

الفهرس

الفهرس

البسملة	
شكر و عرفان	
الإهداء	
ملخصات الدراسة	
مقدمة	**06-01**
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتكتلات الإقليمية	
المبحث الأول: التكتلات الإقليمية مقاربة مفاهيمية.	**08**
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية.	**08**
المطلب الثاني: مقومات التكتلات الإقليمية.	**13**
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي مقاربة إبتمولوجية	**17**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي	**17**
المطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي.	**22**
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين التكتلات الإقليمة و الأمن الإقليمي.	**27**
المطلب الأول: الإقليمية الكلاسيكية.	**27**
المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة.	**29**
المطلب الثالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي.	**30**
الفصل الثاني: العلاقة الإرتباطية بين التكتلات الإقليمية و الأمن الإقليمي	
المبحث الأول: دور التكتلات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية.	**36**
المطلب الأول: التهديدات الأمنية التماثلية.	**36**
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الغير التماثلية	**38**
المبحث الثاني: دور التكتلات الإقليمية في تحقيق التعاون الإقتصادي.	**43**
المطلب الأول: التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الإقتصادية	**43**
المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية في مواجهة العولمة.	**46**
المبحث الثالث: آليات التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي.	**49**
المطلب الأول: الآليات السياسية.	**49**

المطلب الثاني: الآليات الأمنية.	**50**
المطلب الثالث: الآليات الإقتصادية.	**52**
الفصل الثالث: منظمة شنغهاي كإطار لتحقيق الأمن الإقليمي في أوراسيا	
المبحث الأول: منظمة شنغهاي دراسة للبنى و التأسيس.	**57**
المطلب الأول: منظمة شنغهاي النشأة و التأسيس.	**57**
المطلب الثاني: البنى المؤسسية لمنظمة شنغهاي.	**61**
المبحث الثاني: **مكانة المتغير الأمني في إطار منظمة شنغهاي**.	**63**
المطلب الأول: الدور الأمني للمنظمة في مواجهة التهديدات الأمنية.	**63**
المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية لمواجهة التهديدات الأمنية.	**68**
المبحث الثالث: الدور الأمني لمنظمة شنغهاي بين الإقليمية و العالمية.	**71**
المطلب الأول: منظمة شنغهاي التوجه نحو العالمية.	**71**
المطلب الثاني: منظمة شنغهاي و تعددية الأقطاب.	**73**
المطلب الثالث: تقييم إسهام منظمة شنغهاي في الأمن الإقليمي.	**76**
الخاتمة.	
قائمة المصادر و المراجع.	
الفهرس	

فهرس الجداول:

جدول رقم01 الإقليمية الكلاسيكية والجديدة	30

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1): **الترتيبات الأمنية الإقليمية**	**24**